مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: أزمة المياه العربية التحديات والأخطار وموقف القانون الدولي منها
اسم الكاتب: أ.د. مهدية صالح حسن، م.د. كوثر طه ياسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1195
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 17:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة العلوم القانونية والسياسية
عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية بلاد الرافدين الجامعة - 2020

أزمة المياه العربية التحديات والأخطار وموقف القانون الدولي منها

Arab water crisis, challenges and dangers And the position of international law on it

الكلمة المفتاحية : **أزمة المياه العربية، التحديات والأخطار، القانون الدولي.**

Keywords: Arab Water Crisis, Challenges and Dangers, International Law.

أ. د. مهدية صالح حسن

كلية الشرق الاوسط الجامعة

Prof. Dr. Mahdia Saleh Hassan
University College of the Middle East
E-mail: mahdia. hasan@yahoo. com

م. د. كوثر طه ياسين

جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية

Luctrer Dr. Kawther Taha Yassin
University of Baghdad - College of Political Sciences
Kawther. taha@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Journal of Juridical and Political Science
A special issue of research papers of Bilad Al Rafidain College University's third international scientific conference – 2020

ملخص البحث

Abstract

تثار بين فترة واخرى المشكلات الناجمة عن شحة المياه بين الدول المتشاطئة في الشرق الاوسط، لاسيما في اوقات الجفاف، وبسبب السياسات المجحفة التي تتبعها دول المنبع ازاء دول المصب من خلال حجب المياه بإقامة السدود والخزانات والمشروعات الإروائية وتوليد الطاقة الكهرومائية، مما يؤدي إلى الحاق الضرر الفادح لدول المصب، مما يؤثر سلبا على العلاقات بين الجانين ويؤثر على الامن والسلم الدوليين، وهذا منافٍ لعلاقات حسن الجوار، ومبادئ القانون الدولي الخاصة بالمياه والعلاقات الخاصة بين الدول المتشاطئة والتي اقرتها القوانين الدولية.

وتدخل في هذا السياق علاقات العراق المائية مع كل من ايران وتركيا والسياسات التي يقوم بها البلدان تجاه العراق، وقد تفاقمت الأزمة في السنوات الاخيرة بعد أن قامت كل من تركيا وايران ببناء العديد من السدود والخزانات والمشاريع الإروائية مما ادى إلى الإضرار بالعراق ضرراً بالغاً حيث تحولت معظم اراضيه إلى صحاري وازدياد نسب التلوث البيئي في مياهه، ولمواجهة ذلك، يتحتم على العراق اتخاذ خطوات مهمة من اجل حل هذه المشكلة التي تعصف بأمنه الوطني ومستقبل اجياله، سواء من خلال المحادثات مع كل من الجارتين تركيا وايران، وإن لم ينجح الأمر يلجأ إلى المنظمات الدولية والاقليمية لإيجاد حل لهذه المشكلة الخطيرة.

أما فيما يخص الأمر بالآثار المترتبة على انشاء اثيوبيا لأكبر سد في القارة الافريقية وعاشر اكبر سد في العالم وهو سد النهضة فانه سيحرم مصر من زراعة مساحات واسعة من الارض مما سيؤثر سلباً على حياة الملايين من المواطنين المصريين والسودانيين لذا قامت مصر بتحرك دبلوماسي وعلى شتى الصعد من اجل الحد من المخاطر التي تقع على الشعب المصري، ومحاولة جدولة ملء السد، واجرت اتصالات كثيرة بخصوصه، تدخلت فيها الولايات المتحدة لرعاية تلك المحادثات وتقريب وجهات النظر.

إن هذا البحث يلقي الضوء على واقع المشكلات الناجمة عن شحة المياه والسياسات المجحفة التي تمارسها دول المنبع ازاء الدول العربية، وكيفية مواجهة هذا الواقع من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: العراق وسياسة تركيا وايران المائية.

المحور الثاني: حوض دجلة ومشاكل شحة المياه.

المحور الثالث: الامن القومي المصري وسد النهضة الاثيوبي.

ثم الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات.

المقدمـــــة

Introduction

لاتزال مسألة المياه تشكل خطراً مباشراً وصراعاً بين الدول لاسيما بعد التزايد الهائل لعدد السكان فأصبحت المياه من الموضوعات الخطيرة التي لم تزل تطرح في المؤتمرات الدولية أو الاقليمية بين الدول المتشاطئة، خاصة تلك التي لا تؤطرها معاهدات أو اتفاقات تنظم توزيعا عادلا للحصص المائية بين اطرافها.

وتتركز حالات الصراع في معظمها حول المياه العربية، بين دول المنبع ودول المصب، فهي لا تنفصل باي حال من الاحوال عن قضايا تدويل المياه وتسعيرها المطروحة من قبل بعض الدول، بل أن هذه القضايا اصبحت تمس جوهر الامن المائي العربي.

والسبب الاكثر اهمية في مجال المياه لا يكمن في النظرية التقليدية للسيادة في القانون الدولي الذي نظم منذ ما يزيد عن خمسين عاما عمليات استغلال مياه الانهار بين الدول التي تشترك فيها وقد اطلق عليها بالأنهار الدولية نظرا لخضوع مجاري تلك الانهار لسيادة اكثر من دولة، وإنما يكمن في تصرفات تلك الدول التي حولت هذه المسالة من مسالة اقتصادية إلى مسالة سياسية.

مما يثير المخاوف أن هذه الاشكالية بين دول المصب اخذت تتسع نتيجة لقيام دول المنبع ودون التشاور بين الجانبين بإقامة مشاريع عملاقة تهدف إلى انتاج الطاقة لبيعها للدول التي تفتقر اليها، أي تحويلها إلى سلعة تجارية ووسيلة للضغط والابتزاز السياسي. هذه التصرفات غير المسؤولة والمجحفة من دول المنبع بحق دول المصب ادت إلى احداث توترات في العلاقات بين تلك الدول، وقد تفضي إلى اشعال فتيل حروب لا مبرر لها بين تلك الدول المتشاطئة، وعلى الرغم من احتجاج دول المصب بالقانون الدولي وقواعده المفسرة لاقتسام المياه أو لمعالجة الموضوعات المطروحة بصورة سلمية، إلا أن الأمر تطور إلى مواقف متشنجة حيث احتجت دول المنبع بالسيادة على اراضيها ومواطنيها وحريتها بالسيطرة على مياهها وحقها التام بالتصرف بمياهها الوطنية.

والبلدان اللذان يواجهان هذه المشكلة العميقة هما العراق ومصر حيث قامت دول المنبع ببناء العديد من السدود والمشاريع الإروائية على اراضيها دون الاخذ بعين الاعتبار مصالح واحتياجات كل من مصر والعراق، لاسيما بعد انجاز سدي اليسو التركي على نهر دجلة، والنهضة على النيل الازرق المغذي الرئيس لنهر النيل.

انجاز سد اليسو ومحاولة ملئه سيؤثر سلبا على انسيابية المياه في نهر دجلة، ليضاف إلى سد اتاتورك والسدود ال 22 التي اقامتها تركيا على نهر الفرات ضمن مشروع الغاب، فيما احدث انجاز سد النهضة الاثيوبي أو ما يطلق عليه ب (سد الالفية العظيم)على نهر النيل بولاية بنيشقول – قماز، قرب الحدود السودانية الاثيوبية بمسافة تتراوح ما بين 20_40كيلو متر فيما يبعد عن العاصمة اديس ابابا بأكثر من (1850)كم ازمة عميقة. ويعد هذا السد اكبر سد كهرومائي في القار ة الافريقية والعاشر عالميا في قائمة اكبر سدود العالم لإنتاج الكهرباء. هذا الأمر اثار قلقاً كبيراً لمصر وتوترا في العلاقات بينها وبين اثيوبيا، بعد أن فشلت معظم الجهود لنزع فتيل الأزمة. فهل ستعزف اثيوبيا عن الاستمرار في اطلاق ال55، 5 مليارمتر مكعب من المياه سنوياً لمصر. بعد أن رفضت حتى جدولة ملء السد على الرغم من الوساطات الدولية ؟ وهل أن اثيوبيا تراجع مواقف مصر منها ابان الحرب مع اريتريا. وبناء السد العالي ومواقف مصر من هجرة يهود اثيوبيا (الفلاشا) إلى فلسطين المحتلة لتتمسك بهكذا مواقف متشنجة ؟وما هي الاجراءات التي ستلجأ لها مصر لمواجهة هذه الأزمة.

إن مشكلة البحث تتمحور حول سياسات دول المنبع والاضرار التي تسببها لدول المصب. إذ أن مياه النيل وكذلك مياه دجلة والفرات هي رهينة لدول تقع خارج المنظومة العربية، فهل تمتلك دول المنبع المسوغات القانونية والاخلاقية لكي تحجز المياه عن دول المصب بحجة حيازتها لثرواتها المائية والتنصل من التزاماتها الدولية وهذا الأمر يتعلق بتركيا وايران واثيوبيا. هذه الاسئلة واسئلة اخرى سيجيب عنها هذا البحث والذي سيندرج ضمن المحاور الآتية:

المحور الأول: العراق وسياسة تركيا وايران المائية.

المحور الثاني: حوض دجلة ومشاكل شحة المياه. المحور الثالث: الامن القومي المصري وسد النهضة الاثيوبي.

المحور الأول

The first axis

العراق وسياسة تركيا وايران المائية

Iraq and Turkey and Iran water policy

من اجل أن يكون البحث علمياً ورصيناً لابد أن يتمتع بمصداقية كبيرة وسنعمل هنا قدر الامكان أن يكون كذلك، من خلال المعلومات والتحليلات التي سنوردها. وهدفنا في ذلك خدمة الامة وتجنيبها التشنجات أو حتى الحروب التي قد تنشب تحت ضغط المشكلات الناجمة عن نقص المياه. ارتبط وجود حضارات العراق القديمة والحديثة بوجود نهري دجلة والفرات فلولا دجلة والفرات لما كان هناك عراق ولما قامت اولى الحضارات السومرية والاكدية والاشورية والبابلية والحضارة الاسلامية في بلاد الرافدين، وكثيراً ما تغنى فحول الشعراء من العراقيين والعرب برافديه، دجلة والفرات، إن وقوع العراق في بؤرة التجاذبات الدولية المتغيرة من نظام دولي إلى اخر، وما تكتنزه ارضه من ثروات معدنية، وعمق التحولات الكارثية التي وقعت بعد عام 1991، قد جعلت المشكلات تتزاحم عليه، فالعراق ينوء تحت وطأة هذه الاوضاع التي غيرت مجرى حياة العراقيين، بعد أن تضافرت عليه عوامل خارجية واخرى داخلية، وهذا ما لاحظناه في مجال المياه بصورة خاصة، حيث استثمرت كل من تركيا وايران الوضع غير المستقر في العراق لتمضيا في حجب حصص العراق من المياه، مما ادخل العراق في حالة الافلاس المائي واتجاهه إلى سحب رصيده من المياه الجوفية، إن مشكلة شحة المياه اسهمت في بروزها عوامل خارجية واخرى داخلية.

لقد اتسمت علاقات العراق مع جواره الجغرافي من غير العرب بالتباعد بدلاً من التقارب، الذي كان من المفروض أن يكون سيد الموقف لوجود الوشائج الثقافية والتاريخية التي تربط شعوب المنطقة التي تنهل شعوبها من معين الاسلام الحنيف، وعلاقات الجيرة والمصالح المشتركة. إلا أن الأمر لن يكن كذلك إذ باتت العلاقات بين العراق وهذه الدول مبنية على

الشك والريبة والتوتر وتغليب التناقضات والخلافات، إذ تحولت دول الجوار الجغرافي من رصيد انساني وحضاري إلى مصدر تهديد استراتيجي مستديم للعراق والوطن العربي. كنتيجة منطقية لبعض السياسات. إذ أن لكل من تركيا وايران تأثيرات عميقة في السياسات والقرارات والاستراتيجيات العربية الفردية والجماعية، وهما حتما الاكثر قدرة على اختراق النظام القومي العربي حالياً، حيث تميل موازين القوى لصالحهما في ظل الضعف العربي الذي تفاقم بعد الغزو الامريكي للعراق.

أما العوامل الخارجية فهي التغيير المناخي والاحتباس الحراري كما هو حال مناخ العديد من الدول، وكذلك السياسات والإجراءات التي اتخذتها دولتا المنبع، تركيا وايران والتي تتناقض تماماً مع قواعد القانون الدولي حول الاستخدام الامثل لمياه الانهار الدولية، هذا الأمر ادى إلى الإضرار بمصالح العراق وشعبه، واثر بشكل سلبي على البيئة ومستوى المعيشة في العراق.

أما الاسباب الداخلية، فهي ضعف الإجراءات للحكومات العراقية المتعاقبة، واللامبالاة من قبل كل الجهات المسؤولة لمواجهة هذه الظروف العصيبة التي يعيشها العراق، بعد أن فقد هيبة الدولة القوية، ومن ثم خسارته موقف وموقع الند المحاور والمطالب بحقوقه المائية، إن الموقف من هذه الأزمة لا يتناسب مع حجم الكارثة التي تهدد بتصحر البلاد، وتبعاً لكل ذلك مرَّ العراق في الاعوام الاخيرة بأخطر ازمة مائية لم يشهد لها مثيلاً في تاريخه الحديث وهي ازمة مركبة اسهمت فيها عوامل عديدة، فقد وقع العراقيون بين سندان تركيا ومطرقة ايران، دولتا المنبع، حيث تسابقت الدولتان في اقامة المزيد من المشاريع والمنشآت مما ادى إلى الإضرار بالعراق، وهذه الأزمة المائية الحالية تعد مركبة، لأنها أولاً تطال المواطنين من خلال عدم تلبية احتياجاتهم الضرورية من مياه الشرب والاستخدامات المنزلية، وهي تطالهم أيضاً في اقواتهم من خلال تقليص المساحات المزروعة إلى اكثر من النصف مما يؤدي إلى الانكشاف الغذائي لهم وبالتالي الانكشاف الامني للبلاد.

أما البعد الاخر لهذه الأزمة فهو ازمة التلوث وازدياد نسبة الملوحة بحيث اصبح الماء غير صالح للشرب أو لسقي الحيوانات والمزارع. وكانت اكثر المدن تضرراً هي البصرة وميسان في

جنوب العراق، إن هذا المحور بما سيتضمنه من معلومات يهدف إلى تسليط الضوء على الوضع المائي في العراق، ولفت الانظار إلى الخطر المحدق به لا بل الكارثة التي سيمر بها نتيجة لسياسات كل من تركيا وايران تجاهه، وتحديد السبل المناسبة لمعالجة المشاكل الناجمة عن شحة المياه، ودراسة الضمانات التي عن طريقها يتمكن العراق من التوصل إلى ضمان حقوقه وتامين امنه الغذائي؟ وتامين مصالحه مع مصالح البلدان المتشاطئة على مجرى حوضي دجلة والفرات. وسيتولى هذا البحث الاجابة عن الاشكالية والاسئلة التي تثيرها حول: ماهي اسباب المشكلة؟ ولماذا وصل الأمر إلى هذا الحد من الخطورة ؟ وما هو موقف القانون الدولي الخاص باقتسام مياه احواض الانهار بين الدول المتشاطئة ؟ وهل هناك اجراءات تستطيع أن تتخذها سلطات المياه في العراق لمواجهة كارثة موت المزارع والبساتين ونفوق الحيوانات والاسماك؟ أن هذا المحور سيتولى الاجابة عما سبق من اسئلة وفقا لما يأتي:

1. حوضي دجلة والفرات وجذور الأزمة المائية.
2. التحديات التي تفرضها الأزمة.
3. سبل الحل.
4. النتائج والتوصيات.

أولاً: حوضي دجلة والفرات وجذور الأزمة:

تعد المياه موردا استراتيجيا حيويا لما لها من تأثير على حياة المجتمعات وكذلك على حياة الدول و تأثيرها كبير على الاقتصاد والسياسة لأي بلد من البلدان. فكيف وحال العراق في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها حالياً بعد الاحتلال الامريكي عام 2003، وتدمير الدولة ومؤسساتها ؟ والمتابع لأوضاع العراق يرى، أنه لم يمر بتاريخه الحديث بمثل هذه الأزمة، سواء الأزمة المائية أو الأزمة الامنية والسياسية، فمنذ أن كان العراق ولاية عثمانية، كان نهرا دجلة والفرات يعدان نهران وطنيان، كما أن المياه كانت وفيرة جدا، وعدد السكان قليل، بل كثيرا ما كانت تحدث الفيضانات المدمرة لاسيما لنهر دجلة، لعدم وجود خزانات أو سدود كما أن

الامطار كانت تسقط بغزارة، أي لم تكن هناك مشكلة لان الانهار كانت ضمن ممتلكات الدولة العثمانية.

لكن بعد سقوط الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الاولى، تمخض عن سقوطها ظهور دول جديدة منها تركيا والعراق وسوريا وهنا ظهرت مشكلات استثمار المياه لان منابع الانهار اصبحت داخل الاراضي التركية. وحتى بعد تشكيل الدولة العراقية عام 1921م، كذلك لم يكن هناك اية مشكلة لشحة المياه، لكثرة الامطار واعتدال المناخ وتساقط الثلوج في المناطق الجبلية فضلا عن أن سكان العراق آنذاك لم يتجاوز الملايين الثلاثة.

وبرزت الأزمة بشكلها الخطير، بعد تزايد عدد السكان واتساع الاحتياجات الغذائية لهؤلاء السكان فضلا عن السياسات التي اتبعتها دولتا المنبع، وظهرت الأزمة أولاً في نهر الفرات في مطلع السبعينات من القرن الماضي، عندما بدأت كل من تركيا وسوريا بإقامة سدود وخزانات على مجرى نهر الفرات، مما ولد انخفاضا كبيرا في مناسيب المياه الداخلة إلى الاراضي العراقية عند مدينة البوكمال، وهنا تضخمت المشكلة واصبح هناك شحة في المياه الواردة إلى العراق، وبسببها تأثرت المساحات الزراعية وجفت الجداول مما أثر سلبا في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق[1].

على الرغم من تعهد الجانب التركي بموجب بروتوكول عام 1987 م المعقود بين سوريا وتركيا، بضمان تدفق سنوي للمياه يزيد على خمسمائة متر مكعب في الثانية عند الحدود التركية – السورية وفي الحالات التي يكون فيها الجريان الشهري تحت مستوى الخمسمائة م^3 في الثانية فان الجانب التركي يوافق على أن يعوض الفرق في الشهر التالي.

وكما سبق أن ذكرنا فان العراق قد تضرر كثيرا من جراء السياسة المائية لكل من تركيا وسوريا، حيث تم التجاوز على حصته المائية من نهر الفرات، لاسيما بعد أن قامت تركيا بتنفيذ مشروع (الكاب) الذي بدأ العمل به عام 1965م، والذي يتكون من (22) سدا اروائيا ولتوليد الطاقة الكهربائية أنجز منها (16) سدا ومشروعا اروائيا، هذا ادى إلى نقص هائل في كميات المياه المنسابة إلى كل من سوريا والعراق. [2]

ويستوعب هذا المشروع (الكاب)ما مجموعه مائة مليار متر مكعب من المياه [3]. ويعد هذا مناقضا لبروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا المعقود في انقرة في25 /1980/12والذي انضمت له سوريا عام 1983م، حيث نص الفصل الخاص بالمياه الاقليمية على ما يلي: (اتفق الطرفان حول مسالة المياه، على التعاون في مجال السيطرة على تلوث المياه المشتركة في المنطقة).

كما وافق الطرفان على انشاء لجنة فنية مشتركة للمياه التركية (السورية ـ العراقية)، مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الاقليمية، وخصوصا حوضي دجلة والفرات واقتراح الطرق والاساليب التي تؤدي إلى تحديد كمية المياه المعقولة والعادلة التي يحتاجها كل من البلدان الثلاثة من الانهار المشتركة، وتم تحديد مدة عمل اللجنة بسنتين قابلة للتمديد سنة واحدة، إذا احتاج الأمر لذلك، إلا أن كل اللجان التي تم الاتفاق عليها لم تر النور أو تلكأت في عملها لعدم جدية دولة المنبع في التوصل إلى اتفاق يضمن حقوق البلدان الثلاثة المتشاطئة [3].

لقد اصبحت المياه اداة لتحقيق اهداف سياسية ومكاسب اقتصادية، ومن خلال ذلك سيكون لتركيا دور في اية ترتيبات امنية المائية واقتصادية في المنطقة، إذ أن نحو(88%)من مصادر مياه نهر الفرات، و (87%) من مياه نهر دجلة تقع داخل الاراضي التركية [5].

ويقع (14) سداً من السدود التي بنتها تركيا على نهر الفرات و(8)سدود على نهر دجلة فضلا عن اقامة العشرات من محطات توليد الكهرباء. لكن الأمر الملفت للنظر أن كمية المياه تأثرت بشكل كبير عند انجاز سد كيبان، حيث كان يدخل إلى العراق (18) مليار متر مكعب من المياه سنوياً عبر نهر الفرات وحده عند الحدود العراقية السورية، اصبحت الان (4) مليار متر مكعب فقط، وهذا يظهر عظم الكارثة التي يمر بها العراق[6].

إن سياسة تركيا حيال المياه هو عدها سلعة تستطيع من خلالها تركيا تعظيم مصالحها الاقتصادية وفرض سلعها ومنتجاتها الزراعية على دول المنطقة، وهذا الأمر من الممكن ملاحظته من خلال سعة المشاريع الإروائية وتوليد الطاقة الكهربائية. وهذا ما افصح عنه وزير الخارجية التركي الاسبق احمد داود اوغلو عندما ذكر بأنه لابد لتركيا أن تبحث عن موقعها الدولي في اتجاه

واحد سيما عندما يكون هدفها تحقيق مكانة اقتصادية سياسية قوية. وهنا سيكون من المفيد لها أن تتوجه إلى المراكز التي تتمتع بالموارد الاقتصادية وتتسارع فيها التحولات الاقتصادية والدولية[7].

كذلك يدخل ضمن هذا التوجه مشروع انابيب مياه السلام الذي يعد من المشاريع الاقتصادية التي تسعى تركيا إلى تحقيقها في المنطقة العربية. ويقضي هذا المشروع إلى نقل المياه الفائضة عن حاجة تركيا من نهري سيحان وجيحان إلى الدول العربية في الجزيرة العربية وبلاد الشام و(اسرائيل) إلا أن المشروع فشل لعدم جدواه الاقتصادية بالنسبة لدول الخليج العربي، لان دول الخليج ترى أن مشاريع تحلية المياه تكون ارخص من المياه التي تزمع تركيا ضخها عبر تلك الانابيب. وعلى الرغم من ذلك فان تركيا لم تصرف النظر عنه لحد الان.

واستنادا إلى تقارير وزارة الزراعة العراقية، فان نصف الاراضي الصالحة للزراعة والمقدرة بـ 16% من ارض العراق غير مزروعة الان لانخفاض مناسيب المياه، هذا بدوره ادى إلى ركود اقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم. لقد اصبحت المياه عنصر قوة توظفه دول الجوار الجغرافي ضد العراق، فهناك مشاريع سياسية وراء تحويل مجاري الانهار، وهذا ما فعلته ايران ازاء روافد دجلة وشحة المياه فيه [8].

إن نهري دجلة والفرات نهران دوليان، وينطبق الأمر كذلك على العديد من الانهار التي تقع منابعها في دول الجوار أي أن ايران عندما قامت بتحويل الروافد التي تنبع من اراضيها وتصب في نهر دجلة، قد خالفت مبادئ القانون الدولي، وكذلك مبادئ حسن الجوار وكذلك اضرت بالمواطنين العراقيين (الشيعة) التي كانت تتذرع بمظلوميتهم والدفاع عنهم لان نهر دجلة يغذي مناطق الوسط والجنوب ذات الاغلبية (الشيعية). وهناك حتى الان (16) قرية شمال وجنوب العراق هجرها سكانها بفعل شحة المياه خاصة وانهم يعيشون على الزراعة وصيد السمك.

وكشف رئيس لجنة الزراعة والمياه في البرلمان العراقي فرات التميمي أن ازمة المياه تتفاقم في العراق، وحتى الان لا توجد لها حلولاً جذرية، واوضح أن الامطار التي سقطت في شهر كانون الأول اسعفت العراق لملئ بعض السدود.

ونتيجة لعدم قدرة العراق لتنويع مصادر اقتصادية نتيجة لشحة المياه وغيرها من الاسباب، فان اعتماده اصبح يكاد أن يكون كليا على تصدير النفط وهذا القطاع الذي لا يستوعب سوى 1% من القوى العاملة. لذا فان غياب القطاع الزراعي عن القطاعات المركزية المهمة والمحركة للاقتصاد لما يوفره من السلع الغذائية والمواد الاولية اللازمة للقطاعات الاخرى كان سلبيا جدا لعدم قدرته على توفير متطلبات الغذاء للسكان الأمر الذي ادى إلى ارتفاع معدلات الاستيراد للمواد الغذائية. فقد ارتفعت من (1997) مليون دولار عام 2007م لتصل إلى (2057) مليون دولار عام 2008م ثم ارتفعت إلى (3120) مليون دولار عام 2010م.

هذا الوضع الناجم عن تقليص حصص العراق من المياه و عزوف المزارعين عن الزراعة نتيجة لشحة المياه وضعف الاداء الحكومي[9] وكذلك عدم ابالية الاجهزة المختصة والاوضاع الامنية غير المستقرة في البلاد اضعف موقف العراق التفاوضي، وكان من الممكن أن تستغل السلطات العراقية الوضع الدولي الناجم عن تفكك القطبية الثنائية والذي اجبر تركيا على اعادة النظر باستراتيجيتها طويلة المدى تجاه الحزام الجيوستراتيجي الممتد من شمال القوقاز حتى الخليج العربي فمن المؤكد انها مضطرة إلى اعادة تحديد المبادئ الاساسية لهذه الاستراتيجية، سواء من حيث توزع مصادر المياه والنفط، وهي من خلال سعيها أي تركيا لتحديد اولوياتها، كان من الممكن أن يقوم العراق بخطوات مدروسة للتوصل إلى حل مع الجانب التركي، إلا أن الوضع الداخلي والحرب المفروضة عليه لم تمكنه من تحقيق هذا الهدف.

مما شجع تركيا وايران على التعدي والتجاوز على حصته المائية، فعندما كان العراق مرهوب الجانب لم تجرؤ لا تركيا ولا ايران أن تتجاوزا على حصته من المياه المتدفقة إلى الاراضي العراقية من نهري دجلة والفرات.

وكان الاتراك والايرانيون دائما ما يخشون العراق قبل الاحتلال الامريكي له عام 2003م. لأنه يمتلك اوراق ضغط كثيرة تجاه تركيا وايران. فهناك القضية الكردية، وتواجد حزب العمال الكردي التركي وذراعه المسلحة في جبال شمال العراق، وهناك أيضاً قضية الطاقة وتزويد انقرة بالنفط العراقي أي بالطاقة الرخيصة، وهناك أيضاً ضرائب الترانسيت وايضا هناك قضايا أخرى وخلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان للعراق في تموز عام 2008 م لبغداد تم توقيع 48 اتفاقية اقتصادية، من بينها اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وتعهد الرئيس اردوغان بزيادة حجم التبادل التجاري إلى 25 مليار دولار وهناك أيضاً (1023) شركة تركية تعمل في اقليم كردستان.

كان للعراق القدرة على تحريكها للضغط على تركيا. كما كانت ورقة المعارضة الايرانية الموجودة على الارض العراقية (مجاهدي خلق) وهناك أيضاً ورقة عرب الاحواز، وورقة حزب العمال الكردي الايراني، وايضا الملاحة في شط العرب، وهناك الجزر العربية المحتلة من قبل ايران والتي كان العراق باستطاعته تحريكها لكن الامور قد تغيرت لغير صالح العراق، يضاف إلى ذلك ضعف الدبلوماسية العراقية، والاهم من ذلك لابد أولاً من ترتيب البيت الداخلي، لكي يتعامل بقوة الموقف النابع من اللحمة الداخلية، أي بالاستناد إلى قوة المجتمع لتعزيز موقفه التفاوضي، والعراق لا يريد أي علاقات متشنجة مع الجارتين تركيا وايران حيث تربطه معهما علاقات ثقافية وتاريخية، ولكن هذا ليس معناه التنازل عن حقوقه التاريخية والطبيعية في حصته من المياه.

ومما لاشك فيه أن المشاريع المقترح تنفيذها من الجانب التركي تهدد في حال اكمالها مستقبل الزراعة والاعمار في حوض الفرات تهديدا خطيرا وتنذر بحرمان العراق كليا من حقوقه المشروعة في مياه الفرات، لاسيما وان سوريا هي الاخرى قد اقامت سدودا على نهر الفرات (سد البعث، سد تشرين، والطبقة) مما سيؤثر على ما يرد العراق من المياه كما ونوعا، وهنا لابد من التذكير أن للدول الثلاث مصالح مشتركة في نهر الفرات واستخداما ته، وان اية مشاريع تقام على هذا النهر يجب أن لا تلحق اضرارا بالأطراف الاخرى، استنادا إلى قرار المؤتمر الـ 47 لجمعية القانون الدولي الذي عقد في يوغسلافيا عام 1957م، والذي نص في احد بنوده على

أنه (لا يجوز استخدام مبدا السيادة على النهر الدولي للتأثير في حقوق الدول الاخرى اسفل النهر، وتعتبر الدولة مسؤولة عن أي اجراء قد يلحق الضرر بحقوق الدول الاخرى)، لذا فان التفاوض لاقتسام مياهه من قبل الاطراف الثلاثة امر طبيعي، فليس لتركيا الحق في حبس مياهه بذريعة أنه حق طبيعي ووطني لها، لحرمان كل من العراق وسوريا من أي حق من هذه الحقوق والامتيازات[10].

واستنادا إلى معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا بتاريخ 29مارس/اذار 1946وفي ملحقها الأول، والتي كانت بداية حسنة في العلاقات العراقية التركية، حيث اعترفت وفق المعاهدة بحقوق العراق، وتعهدت بالامتناع عن القيام بأعمال مضرة به عند استغلالها الموارد المائية المشتركة، وهذه المعاهدة كانت قد وقعت في وقت التقارب السياسي بين البلدين، كما أن تركيا لم تكن لديها الامكانات المادية لتقوم بمشاريع ومنشآت كبرى في اعالي النهرين آنذاك[11].

لكن في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، تغير مجرى الامور كثيرا بدخول العراق في ازمات وحروب لم يستطع الالتفات إلى التوصل إلى اتفاق نهائي مع الجارة تركيا حول المياه. وتفاقمت الأزمة كذلك في عقد التسعينات، بعد فرض الحصار الجائر عليه من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

ومنذ عقد التسعينات من القرن الماضي استبعد العراق حوالي 40% من اراضي حوض الفرات من نطاق الاستغلال نتيجة للتعسف الذي لحق به، وخلافا لما حدده البروتوكول التركي العراقي للحصص المائية، حيث خصص للعراق 58% ولسوريا 42% من كمية المياه المتدفقة. فان حصة العراق قد تم التجاوز عليها.

وحوض الفرات الذي ينبع من رافدين اساسيين هما فرات صو ومراد صو والذي يبلغ طوله من منبعه حتى مصبه في شط العرب 2940كم،وتشير الدراسات إلى أن متوسط الوارد الطبيعي للنهر يتراوح ما بين 31. 5 _ 33 مليار م^3 سنوياً، ووارد النهر وعند مدينة جرابلس السورية يبلغ 28مليار م^3 سنوياً وبعد ملئ سد اتاتورك انخفض تدفق مياه الفرات من

(550م^3/ثا) إلى (120م^3/ثا) على الرغم من احتجاج سوريا والعراق على تلك الإجراءات التركية غير المنصفة والتي ادت إلى تقليص المساحات الزراعية، والعزوف عن الزراعة من قبل الفلاحين، فضلا عن الهجرة من الريف إلى المدن، كأن الاراضي الزراعية والتي كانت تزرع في حوض الفرات والانهار والجداول المتفرعة عنه قد جفت تماماً وان المياه لا تكفي حتى للاستخدامات اليومية، فضلا عن زيادة نسبة الملوحة والتلوث فيه. وهذا يشكل خطورة على العراق وسكانه.

المحور الثاني

The second axis

حوض دجلة ومشاكل شحة المياه

Tigris basin and the problems of water scarcity

لم يشكُ العراق من شحة في مياه دجلة سابقاً إلا في الآونة الاخيرة وبالتحديد منذ العقد الأول من القرن الحالي. من المعروف أن نهر دجلة ينبع من هضبة الاناضول ويبلغ طوله 1800كم، لقد تفجرت مقدمات الصراع حول مياه نهر دجلة بعد قيام كل من تركيا وايران بإقامة السدود والخزانات على النهر وروافده، مما ادى إلى انخفاض كبير في مناسيب المياه فيه، ولقد اصبح لكل من تركيا وايران مخططاتها الواضحة من اجل الاستحواذ على معظم حصصه المائية من خلال المشاريع الإروائية والاستثمارية التي تقيمانها من اجل الزراعة وتوليد الطاقة لكن، من التعسف انهما لم يأخذا بعين الاعتبار الإضرار الكارثية التي قد تصيب العراق وشعبه نتيجة لتلك السياسات.

وبطبيعة الحال فان الكارثة الحقيقية بانخفاض مناسيب المياه، بدأت عند بدء ملئ سد أليسو الذي بدء العمل به عام 2008م، وتم انجازه اواخر عام 2017م. وبدأ ملئ السد منذ حزيران 2018م وتشكل نسب المياه المكونة لنهر دجلة بواقع 56% من تركيا و 12% من ايران، لذا فان هذا النهر يعد نهرا دوليا، كما يعد نهر الزاب الاسفل المصدر الرئيسِ لمياه دجلة إذ يشكل 30_40 % من تدفق المياه في دجلة بمعدل جريان 14 مليار م^3 سنوياً. وفي تقرير لمنظمة حقوق الانسان الدولية حول الاثار السلبية الناجمة عن المشاريع التركية والايرانية، اشار

إلى أن انحسار الاراضي الزراعية في العراق من 48 مليون دونم إلى 12 مليون دونم عام 2018م، أن التقرير المذكور يشير إلى عظم المخاطر التي تجابه هذا البلد.

إن انحسار المساحات المزروعة، ادى إلى أن يستورد العراق 75% من غذائه و 91% من المواد الاخرى. وهذا اثر بدوره على اضافة جيش من العاطلين الجدد الهاربين أو المهجرين من القطاع الزراعي ليشكلوا عبئا جديدا على الاقتصاد العراقي، إذ اصبحت نسبة البطالة تشكل 31% من عدد السكان، واصبح 35% من العراقيين تحت خط الفقر[12].

أما الجانب الايراني فقد اسهم هو الاخر في تفاقم ازمة المياه في العراق وفي زيادة نسب التلوث والملوحة في مياه شط العرب. ولنأتي على الروافد التي تغذي نهر دجلة والقادمة من ايران، حيث قامت السلطات الايرانية بإنشاء سد (كولسه) في منطقة زرادشت مما ادى إلى انخفاض منسوب المياه في نهر الزاب الاسفل إلى نحو 8م^3، حكومة السليمانية اتهمت السلطات الايرانية بانها خلقت ازمة المياه التي تغذي السليمانية من خلال انشاء سد (كولسه) مما ادى إلى تهديد حياة نحو تسعمائة الف نسمة في المنطقة، و ذكر المدير العام للسدود في وزارة الزراعة والموارد المائية في اقليم كردستان، السيد اكرم احمد، أن اهالي قضاء قلعة دزه استيقظوا على انخفاض كبير في منسوب المياه.

إن قيام ايران بالمشاريع الإروائية وتوليد الطاقة دون التشاور مع العراق يعد انتهاكا للأعراف والقانون الدولي والاضرار بالعلاقات العراقية الايرانية التي تحسنت بعد الاحتلال الامريكي للعراق بمساعدة ايران، وقد كانت واردات نهر الزاب قبل الأزمة تصل إلى 140م3 في الثانية لكنها اصبحت الان 56م3 في الثانية فقط[13].

إن انشاء سدود ومنشآت كبيرة على منابع الانهار اثر ذلك سلبا على العراق، ولم يكن قرار بناء تلك المنشآت بالتنسيق مع العراق كما تفترض مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار، لان معظمها قد انشئ في ظل علاقة ملتبسة بين البلدين تخللتها حرب طويلة كانت كلفها باهظة جدا على الصعد البشرية والاقتصادية[14].

ولم تكن المياه القادمة من ايران ذات شأن إلا في العقدين الاخيرين ويمكن تصنيف تلك الموارد إلى اربع فئات وهي[15]:

1. منابع الانهار الكبرى وروافدها في المرتفعات الايرانية إلى الشرق من حدود العراق الوطنية، لاسيما نهر الزاب الاسفل الذي يغذي سد دوكان ويصب في نهر دجلة.
2. الفئة الثانية هي الانهار ومجاري السيول الموسمية، وخاصة في محافظة واسط جنوب مدينة الكوت. وفي محافظة ميسان واشهرها نهرا الطيب و دويريج.
3. الفئة الثالثة تتمثل بمياه النهرين الكبيرين وهما نهر الكرخة ونهر الكارون حيث يصب الأول في هور الحويزة جنوب شرق مدينة العمارة والذي بدوره يغذي دجلة شمال القرنة عن طريق نهر الكسارة وشط العرب حوالي 30كم جنوب مدينة البصرة.
4. والفئة الرابعة هي مياه شط العرب التي تتكون من مياه الانهار الاربعة الكبرى دجلة والفرات والكرخة والكارون والتي تتأثر بظاهرة المد والجزر التي تتسبب برفع مناسيب المياه في الشط.

واقامت ايران عام 2001 سدا على نهر الكرخة، وسلسلة سدود على نهر الكارون تم انجازها عام 2006م، كان لها تأثير مباشر على انسيابية المياه للعراق، تلك السياسة ادت إلى جفاف نهر الوند بصورة تامة عام 2007م[16]3.

ومن المعروف أن الموارد المائية القادمة من ايران تمثل حوالي 35بالمئة من معدل ايرادات العراق السنوية البالغة تاريخيا بحدود 70مليار متر مكعب. ويبدو أن لإيران مخططاً لتجفيف المياه القادمة من اراضيها إلى العراق، فبعد انجاز بناء ثلاثة سدود وتحويل مجرى بعض الانهار تم حجب 70% من تلك المياه التي تتدفق باتجاه العراق كما أن ما تبقى من المياه التي تدخل الاراضي العراقية من ايران هي مياه ملوثة بنسب عالية من الكوبلت والزئبق[17].

وحجبت ايران 70% بالمئة من مياه نهر سيروان مما ادى إلى توقف انتاج الطاقة لسد دربنديخان وانخفض منسوب المياه في السد إلى 15م، ويرى الجانب الايراني بان هذه السياسة من تدابير ايران الاستباقية لمواجهة ازمة المياه من خلال، بناء انفاق ومشاريع إروائية ضخمة لتغيير مجرى نهر سيروان الذي يصب في بحيرة دربنديخان في محافظة السليمانية[18].

واستنادا إلى ذلك اكد المدير العام للسدود ومخازن المياه في اقليم كردستان اكرم احمد أن الخطر الرئيس على اقليم كردستان هو أن الانشاءات التي اقامتها ايران ستعرض بمجرد الانتهاء من بنائها الاقليم إلى خطر الجفاف[19].

ومن جانبهم ذكر خبراء عراقيون أن الانتهاء من مشروع سد (دار يان) في محافظة كرمنشاه الايرانية العام الحالي (2018) م سيتسبب بجفاف جزء كبير من اراضي كردستان الزراعية وسيودي إلى حدوث ازمة مياه كبيرة في محافظتي حلبجة والسليمانية وسيتم فقدان مساحات من الاراضي الزراعية[20].

إن الاجراءات الايرانية قد اتخذت في اغلبها بعد غزو العراق من قبل امريكا وتشكيل حكومة ضعيفة فيه حيث حولت ايران مسار إلا نهار والجداول المائية التي تتدفق باتجاه العراق لتبقى داخل ايران مما اسفر عن تخريب البنية التحتية في العراق[21].

وتأكيداً على ما سبق أن سياسة ايران المائية وان كان الهدف منها زيادة المساحة الزراعية في ايران إلا أن هدفها الإضرار بالعراق وشعبه. كذلك استخدام هذه الورقة استخداما سياسيا بالضغط على اقليم كردستان لمنع نشاط مسلحي حزب العمال الكردي الايراني الذي له نشاط في حلبجة وبعض مناطق السليمانية.

تلوث المياه :

Water Pollution :

إن معاناة العراقيين بسب ازمة المياه وصلت إلى حد خروج تظاهرات المواطنين في الجنوب الذين لم يجدوا المياه الصالحة للشرب والاستخدامات المنزلية، أن تلوث المياه في الانهار وصل إلى حد الكارثة وسيتحول العراق إلى ارض صحراء إذا استمرت ادارة الموارد المائية والحكومة بسياسة اللامبالاة[22].

وقد اسهمت الحروب على العراق وقطع المياه من قبل ايران في زيادة نسب التلوث وازدياد نسبة الملوحة لاسيما في المحافظات الجنوبية، حيث وصل عدد المصابين بالتسمم في البصرة خلال اسبوعين فقط في شهر ايلول العام الحالي(2018) م إلى 111 الف حالة تسمم،

فيما شهد شهر تشرين الثاني117 الف حالة تسمم، أي أن هناك اربعة الاف حالة تسمم يوميا في البصرة ثم انخفضت إلى 300 حالة تسمم يوميا.

هذا الوضع نجم بعد أن قطعت الجهات الايرانية المياه عن نهر الكارون الذي كان يغذي مياه شط العرب بـ40% من مياهه ولم تكتف ايران بقطع المياه بل جعلت مجراه لتصريف مياه الصرف والمياه العادمة.

مما زاد الاوضاع سوءا في شط العرب. وان لم تكن مناسيب التلوث وليدة الظروف الانية، وإنما كان يرجع إلى حقبة التسعينيات من القرن الماضي حيث امر وزير الري العراقي عام 1997 بعدم ضخ مياه شط العرب إلى محطات تصفية المياه لعدم صلاحيتها للشرب ونتيجة لاختلاط المخلفات الزراعية (الاسمدة الكيمياوية، المبيدات الحشرية، ومياه البزل) وكذلك تسرب المخلفات الحربية والاسلحة التي استخدمت اثناء الحرب (العراقية _الايرانية) وكذلك الاسلحة الكيمياوية واستخدام اليورانيوم المنضب من قبل قوات الغزو الامريكي للعراق عام 2003م والتي اختلطت بالتربة والمياه.

وظهر اثر ذلك في ارتفاع حالات التشوه، فبعد أن كانت الولادات المشوهة من 3_4 ولادات في السنة، أما الان فان هناك 3_4 ولادات مشوهة في اليوم كذلك ارتفاع حالات الاصابة بالسرطانات المختلفة، وهي نتيجة لتلوث المياه والتربة والمحاصيل الزراعية، وحتى الهواء اصبح ملوثاً[23].

واستنادا إلى تقارير منظمات دولية فان هناك زيادة في الولادات المشوهة نتيجة لاستخدام المياه الملوثة باليورانيوم المنضب الذي استخدمته امريكا في حرب احتلال العراق بنسبة خمسة اضعاف مما استخدمته في حرب 1991م. ولم يكن لتلوث المياه المؤثر الاوحد على البيئة الزراعية والبشرية، وإنما ادى التلوث وانخفاض مناسيب المياه إلى أن يكون العراق احد الدول الـ 38 الاكثر انكشافا والاكثر خطورة في الامن الغذائي حيث أن العراق يستورد اكثر من80% من احتياجاته الغذائية، إذ انخفض انتاج القمح في العراق عام (2018) إلى 27% عن العام الماضي فيما انخفض انتاج الشعير ب37% عما كان عليه الموسم الماضي[24].

ويرى خبير المياه العراقي د. رمضان حمزة أن السدود التي اقامتها تركيا على منابع نهر دجلة، لاسيما سد اليسو الذي اقيم على منابع الزاب الكبير فضلا عن ما يقارب من 12 سداً ومحطة لتوليد الطاقة والري، وبما أن الزاب يغذي من (33_40)% من مياه دجلة، فاصبح والحال هذه ونتيجة لتلك السدود والمشاريع الإروائية التركية إلى انخفاض هائل في مناسيب نهر دجلة كما ادى إلى نخر وترسبات في نهر الزاب[25]. وقامت ايران من جانبها بانشاء (سد كولسة) على نهر الزاب الصغير أو الاسفل مما ادى إلى شحة المياه فيه.

وترى تركيا أن من حقها اقامة ما تراه مناسبا لمصالحها الوطنية ويقع ضمن سيادتها على اراضيها، لذا فان سد اليسو التركي على نهر دجلة سيوفر لتركيا مليوني فرصة عمل و ارواء مساحات واسعة بحيث ستكون سلة غذاء للمنطقة، ونحن نعرف أن الله سبحانه وتعالى قد حبا تركيا كميات هائلة من المياه وهي رغم المشاريع المقامة فانها لا تستغل سوى نصفها[26].

وتركيا قد استفادت من حالة عدم الاستقرار في العراق كي تطلق يديها في بناء ما تشاء من سدود وخزانات ومشاريع دون ابلاغ العراق بذلك فهي وكما سبق أن ذكرنا تعد ذلك من شانها الداخلي، وهي والحالة هذه حساسة جدا حول هكذا موضوعات، وهي لحد الان لم تنضم إلى اية اتفاقية بخصوص المياه في الامم المتحدة، فتركيا والصين هما الوحيدتان اللتان لم تنضما إلى الاتفاقيات الدولية المسجلة في الامم المتحدة، لاسيما ما تعلق بالدول المتشاطئة[27].

التحديات التي تفرضها الأزمة :

The challenges posed by the crisis:

لمواجهة كل تلك المشاكل والمصاعب، فعلى ماذا يستند العراق للحصول على حقوقه المائية في الانهار الدولية؟ من المعلوم أن العراق لم يتوصل مع دول الجوار الجغرافي لعقد اتفاق أو معاهدة تنظم حقوقه المائية من واردات نهري دجلة والفرات ما عدا معاهدة 1946 وملحقاتها فانه في كل المفاوضات التي اجراها العراق مع تركيا لم يتم التوصل إلى عقد اتفاقية معها ولان هذه الدول لا تتعاطى مع العراق بكونه شريكاً في هذه المياه، وإنما يعتبرونها منة أو صدقة منهم للعراق، ويستطيعون أن يضغطوا عليه متى ما شاءوا أي أن العراق يتعرض إلى الضغط و الابتزاز السياسي والاقتصادي من قبل دول المنبع وهذا بدوره اثر في العلاقات السياسية معهم[28].

ومما لاشك فيه أن دول الجوار الجغرافي لها هيمنة كبيرة على البلاد العربية ومنها العراق، حيث تشكل المياه ورقة ضغط على العراق لتحقيق مارب سياسية واخرى اقتصادية وامنية، كما حصل لمواقف تركيا السابقة حيال العراق وسوريا. و ايران حيال العراق، والكيان الصهيوني حيال الاردن، والحبشة وبتشجيع من اسرائيل حيال مصر، وذلك ضمن مخطط يرمي إلى تعطيش العرب واحالة اراضيهم إلى صحراء[29].

وعلى الرغم من عدم وجود معاهدات أو اتفاقيات تربط العراق بهذه الدول بخصوص ضمان حقوقه الطبيعية من المياه، إلا أن هناك معاهدات واتفاقيات حول تقسيم المياه بين الدول المتشاطئة، وبحكم توارث الدول والحقوق المائية المكتسبة وحسبما يعرفه فقهاء القانون الدولي (بانها كمية المياه التي تستعمل سنوياً من قبل الدول، وتسمى أيضاً بالحق الطبيعي أو التاريخي)[30].

والحق التاريخي للعراق في استغلال مياه نهري دجلة والفرات تعود إلى ما قبل العصر السومري، وستستمر وفقا لتوارث الحق الطبيعي للدولة العراقية. وهناك كثير من الاتفاقات والمفاهيم الدولية الخاصة بتثبيت حقوق الدول المتشاطئة، ومن خلالها تترسخ حقوق العراق المكتسبة كما للدول الاخرى، أي أن هذه الاتفاقيات تعد سابقة قانونية يمكن الاعتداد بها من قبل العراق للحصول على حقوقه في حوضي دجلة والفرات منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. النظام المتفق عليه بين مصر والسودان عام 1907م باستثمار مياه نهر النيل.
2. مقررات معهد القانون الدولي في اجتماعاته في مدريد عام 1911م، القاضية بعدم الإضرار بمصالح وحقوق جميع الدول التي تشترك بنهر واحد[31]. إلا أن الجانب التركي لم يعترف بتلك المقررات ويرى أن نهري دجلة والفرات نهران وطنيان كما سبق أن ذكرنا، ومن حق تركيا التعامل معهما وفق ذلك.

وصلت مشكلة المياه بين العراق وتركيا إلى اوجها في بداية عقد السبعينات في القرن العشرين، وسعى العراق وبكل الطرق من اجل تثبيت حقوقه المكتسبة في حوضي دجلة والفرات، والتي قدرت في حينه ب18 مليار م^3 سنوياً.

وقدم العراق عدة مقترحات من اجل تلبية مطالبه من المياه: وطالب بإضافة الاراضي القابلة للزراعة التي تستحق حصة مائية وطالب بتشكيل لجنة فنية لدراسة استغلال مياه الفرات كوحدة كاملة والمطالبة للجانب التركي بضرورة اطلاع العراق على ملئ السدود وطريقة املائها و تشغيلها إلا أن الجانب التركي لم يرغب في بحث حقوق العراق المكتسبة ويطالبه بالاستعانة بمياه دجلة لتغطية النقص الحاصل في نهر الفرات. لكن بعد أن انخفضت مناسيب مياه نهر دجلة هو الاخر بعد انجاز سد اليسو والبدء بملئه، اصبحت مشكلة العراق مضاعفة، واهم الاتفاقيات الناظمة لاستخدام مياه دجلة ومواقف الدول منها، ومدى انسجامها مع القواعد القانونية الدولية، لاسيما الاتفاقية التي عقدت عام 1997م.

و بانتقال الوضع القانوني لنهر دجلة من نهر داخلي، أي داخل الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى، وبتحوله إلى نهر دولي، وخضوعه والحالة هذه لاختصاص ثلاث دول هي تركيا وسوريا والعراق فكان لابد من البحث عن الاتفاقيات الخاصة بهذا النهر:

1. المعاهدة الخاصة بنهر دجلة عقدت بين دولتي الانتداب بريطانيا وفرنسا نيابة عن العراق وسوريا، وبين تركيا، منها معاهدات الحدود، ومعاهدات السلام وهي تتضمن فقرات عن نهر دجلة، فضلاً عن المعاهدات الخاصة به وهي وفق الترتيب الزمني:

أ- معاهدة فرنسا وبريطانيا لوزان 1920/12/23. حيث نصت المادة الثالثة من المعاهدة على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من تركيا وسوريا والعراق مهمتها معالجة المشكلات الخاصة بمياه نهري دجلة والفرات.

ب- معاهدة الصلح بين تركيا و الحلفاء لوزان 1923/7/24. حيث نصت المادة (109) منها على أنه (إذا نتج عن تعيين الحدود الجديدة لنظام المياه في دولة يتوقف على الاعمال المنفذة في اقليم دولة اخرى، أو عندما ينتفع اقليم احدى الدول، بمقتضى عرف قائم قبل الحرب، بالمياه والطاقات التي يوجد منبعها في اراضي دول اخرى فانه يعقد اتفاق بين الدولة صاحبة الشأن للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبتها لكل منها، وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم)[32].

ويمكن أيضاً الاستناد إلى بروتوكول تحديد الحدود بين تركيا وسوريا المعقود في 22 حزيران 1929م وكذلك هناك معاهدة فرنسا نيابة عن سوريا مع تركيا حيث نصت على حقوق متساوية بالانتفاع من مياه دجلة بوصفه نهراً مشتركاً[33].

وجاءت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا المعقودة في 29 اذار 1946م. وبموجب المادة السادسة من المعاهدة وبموجب البروتوكولات الستة الملحقة بالمعاهدة عالج الأول منها موضوع نهري دجلة والفرات مع روافدهما والانتفاع منهما بين الدولتين، والاشتراك بين موضوع اختيار مكان الانشاءات التي تقام في تركيا، والتشاور وتبادل المعلومات، وان تعلم تركيا العراق بمشاريعها في بناء السدود، والالتزام بالاتفاق لخدمة مصالح العراقيين. ونصت المادة (3) في ذلك البروتوكول على ما يلي: (تؤسس تركيا، وتشغل، وتصون المحطات المائية لقياس المياه، وتصريفها، ويتحمل العراق وتركيا مناصفة نفقات التشغيل، وذلك عند تنفيذ هذا البروتوكول، ويقوم الفنيون الاتراك والعراقيون بفحص محطات القياس بفترات منظمة).

فيما نصت المادة (5) من البروتوكول على ما يلي: (توافق تركيا على اطلاع العراق على اية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية قبل تقرير إنشائها على أي من هذين النهرين وروافدهما، وذلك لغرض جعل الاعمال تخدم، على قدر الامكان مصلحة العراق كما تخدم مصالح تركيا في الوقت ذاته)[34].

وكذلك بروتوكول التعاون الاقتصادي المعقود بين العراق وتركيا في انقرة بتاريخ 1971/1/17م. والذي تم التأكيد فيه على تامين حاجات العراق من المياه. وكذلك هو الحال مع البروتوكول المعقود بين تركيا والعراق المعقود في 1980/12/25 م انضمت له سوريا عام 1983م بموافقة العراقيين على معالجة التلوث في المياه المشتركة.

ووافق الطرفان على دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه التي تؤدي إلى تحديد كمية المياه المعقولة والعادلة التي يحتاجها العراق وتركيا وسوريا.

إلا أن اللجان لم تتوصل إلى تحقيق الهدف من انشائها حتى الان بسبب مماطلة الاتراك، وقد توقفت عن الاجتماع منذ ما يزيد عن تسعة عشر عاما لامتناع الاتراك عن حضور

اجتماعاتها دون سبب مقنع، وقد استمرت اللجنتان السورية والعراقية في الاجتماع وتبادل المعلومات الفنية وتنسيق المواقف، والتي جاءت بعد زيارة الرئيس التركي توروكوت اوزال لدمشق، حيث اشار بروتوكول التعاون السوري التركي عام 1987م. إلى نهر دجلة فقد نصت المادة 7 منه : (سوف يعمل الجانبان مع الجانب العراقي لتوزيع مياه نهري الفرات ودجلة في اقرب وقت).

لكن مع ذلك لم يستخلص من المعاهدات المذكورة أن تركيا تعترف بالطابع الدولي لنهر دجلة، وبوجوب توزيع مياه النهر على نحو يضمن مصالح الدول المتشاطئة الثلاث، حيث ترويج تركيا لمصطلح (النهر العابر للحدود) والهادف إلى نزع الصفة الدولية عن نهر دجلة، والمماطلة لكسب الوقت[35].

لكن على الرغم من ذلك فان مفهوم النهر العابر للحدود يعطي نفس المعنى والمضمون. وبهدف التوصل إلى قسمة المياه في نهر الفرات وتنفيذا للبروتوكول العراقي التركي في العام 1980،تشكلت لجنة فنية ضمت العراق وسوريا وتركيا واجتمعت في انقرة في شهر ايلول /سبتمبر 1983، إلا انها وعلى الرغم من اجتماعاتها ست عشرة دورة حتى عام 1992، إلا أنه لم يتم التوصل لأي نتيجة فعلية حول اقتسام مياه نهر الفرات. وتوقفت اللجنة عن العمل عام 1992وحتى الان.

الموقف التركي من مسالة تقسيم الميا ه بين الدول الثلاث:

The Turkish position on the issue of dividing water between the three countries:

يتلخص الموقف التركي والرؤية التركية حول احواض الانهار التي تنبع من ارضيها، بان تلك المياه هي ثروة وطنية، وان تلك الانهار ليست انهار دولية وإنما انهار عابرة للحدود. وإن المياه شأنها شأن النفط والغاز لدى الدول الاخرى لاسيما البلاد العربية، لذا فإنها تتصرف ازاء ازمة المياه من منطلق مصلحي ضيق.

فتركيا ومن خلال المشاريع التي اقامتها على حوضي نهر دجلة والفرات، وادت شحة المياه لدى كل من العراق وسوريا لا بل ورداءة ما يصل اليهما من تلك المياه، نتيجة لعمليات

الخزن والتبخر وازدياد الملوحة فإنها تريد أن تصبح هي المسيطرة على اسواق المنطقة في المنتجات الزراعية والحيوانية.

وكان الموقف الرسمي التركي بحكوماته المتعاقبة هو ما عبر عنه الرئيس التركي الاسبق سليمان ديميريل من أن الثروة الطبيعية في تركيا لها الحق في استخدامها بالطريقة التي تراها مناسبة. إن المياه تقع في تركيا ولا يمكن لدول المجرى الادنى أن تعلمنا كيفية استخدام المياه واستعمال ثرواتنا، هناك منابع نفط في كثير من البلدان العربية، ونحن لا نتدخل في كيفية استعمالها

و كأن النفط الذي يكلف استخراجه والتنقيب عنه ملايين الدولارات مثل الماء الموجود في الطبيعة وعلى سطح الارض. وهذا أيضاً ما تمسك به توركوت اوزال، المشاور الاقدم لوزارة الطاقة والمصادر الطبيعية التركي (انذاك) ابان المفاوضات التي جرت بين العراق وتركيا، والتي ذكر فيها أن ما يهم تركيا هو توليد الطاقة الكهربائية بواسطة السدود التي تنشئها وذلك لحاجتها الماسة اليها، في حين أن ما يهم العراق هو الحصول على ما يكفيه من المياه لسد حاجة المزارعين من المياه. وبما أن العراق غني بالنفط والغاز الطبيعي الذي يمكن بواسطتها توليد الطاقة فيصبح والحالة هذه بإعطاء العراق كمية اكثر من المياه في فترة ملئ الخزان (اتاتورك)، وينجم عن ذلك تأخير ملئ الخزان ومقابل ذلك بيع النفط العراقي لتركيا بأسعار مخفضة[36].

وتركيا ماضية في زراعة اراضي جنوب شرقي الأناضول، لان ذلك سيوفر فرص عمل لسكان المنطقة وجل سكانها من الاكراد وهي من المناطق الفقيرة، ومن اجل القضاء على الاضطرابات السياسية والثورات الكردية المستمرة، وهذا من حق تركيا أو أي دولة اخرى، لكن هذا لا يعني أن يقع ضرر ذلك على الدول الاخرى، ومنها العراق أن تنفيذ المشروعات التركية تعني الإضرار والإجحاف بحقوق العراق وسوريا المائية والتي تستند إلى قواعد القانون الدولي. وكثيرا ما تتذرع تركيا بوجود مسائل فنية وهيدروليكية في التعامل مع مفاوضات المياه بهدف التسويف والحاق الضرر بالعراق وسوريا. أما المسالة الاخرى هي أن تركيا تنظر إلى حوضي

دجلة والفرات على انهما نهر واحد وهذه النظرة قاصرة، إذ أن العوامل الطبيعية والجغرافية تدحض هذه النظرة، لان لكل نهر مجراه.

ودائما ما تدعو تركيا وتقترح الادارة التكاملية للموارد المائية بدل من قسمة المياه، إذ ترى أن الأمر لا يتعلق بالسيادة على مياه الاحواض المطالبة بها، بل باتخاذ قرار حول الترتيبات الهيدروليكية التي يتعين تحقيقها في ظل ضمان الحد الاقصى من المردود للجميع من خلال اتفاق مشترك على الاعتبارات الفنية[37].

إننا هنا لا نريد أن نبرر للسلطات العراقية وتقاعسها حيال ما يتطلب منها ازاء معالجة الواقع المائي في البلاد، فقد اهملت هذه السلطات الاستفادة من مياه الامطار والفيضانات بإنشاء خزانات وبناء السدود، لخزن هذه المياه والاستفادة منها خلال الازمات وشحة المياه كما أن الحكومات المتعاقبة منذ الاحتلال الامريكي عام 2003م ولحد الان لم تبن سداً واحداً، كما أن الاساليب المتبعة في السقي مازالت بدائية وفيها كثير من الهدر في المياه فضلا عن الضائعات المائية لعدم وجود شبكة من السواقي والانهار المبطنة وتقاعس صانع القرار السياسي من القيام بمسؤولياته ازاء شعبه من خلال استخدام الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني للضغط على الجانبين الايراني والتركي لتغير سياستيهما ازاء العراق وضمان حقوقه المائية، واخيرا قام رئيس مجلس النواب العراقي بزيارة تركيا ابان استفحال ازمة شحة مياه الشرب في البصرة والتظاهرات التي شهدتها المدينة نتيجة لذلك والتي وعد خلالها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتلبية احتياجات العراق الانية من مياه الشرب. وكأجراء طارئ قامت وزارة الموارد المائية بإلغاء زراعة الارز والذرة البيضاء، والذرة الصفراء، والسمسم، والقطن، والدخن، وزهرة الشمس والماش من الخطة الصيفية بسبب قلة الايرادات المائية[38].

المحور الثالث

The third axis

الامن القومي المصري وسد النهضة

Egyptian National Security and the Renaissance Dam

أحدث انجاز سد النهضة الاثيوبي، أو ما يطلق عليه بسد الالفية الكبير، قلقاً وتوتراً في العلاقات الثنائية بين مصر وأثيوبيا، لاسيما حول كيفية ملء السد بالمياه والمدة الزمنية التي يستغرقها ملؤه والذي بوشر العمل به في شباط عام 2011 في ذروة فوضى ما اطلق عليه الربيع العربي والتغييرات المأساوية التي شهدتها مصر منذ ذلك الحين والى الان.

ولم تلتزم اثيوبيا عندما بدأت العمل بهذا السد بالتشاور مع مصر طبقا للاتفاقات واتفاق المبادئ الذي يربط الدولتين حول استغلال مياه النيل، وتترتب على انجاز هذا السد مضار اقتصادية، وجعل اثيوبيا تتحكم في مياه نهر النيل الذي يمر بكل من اثيوبيا والسودان ومصر.

يمتد النهر على مسافة 6825 كم أن سد النهضة سيؤثر في حصة مصر من المياه ويؤدي إلى نقص الكهرباء المتولدة من السد العالي، كما سيؤدي إلى نقص المياه المتاحة لقطاعات الزراعة ومياه الشرب اثناء فترة ملء السد، فهل ستتكرر مأساة المياه في مصر كما هو حال العراق.

إن المحادثات التي جرت بين مصر واثيوبيا لم تتوصل إلى حل يرضي الطرفين، وكان الجانب الاثيوبي قد تعهد بلسان رئيس الحكومة خلال زيارته لمصر منتصف العام الماضي (2018) بعدم المساس بحصة مصر من المياه، ولكن الجانب الاثيوبي تراجع عن تلك التعهدات.

وتتمحور الخلافات المصرية الاثيوبية حول طريقة ملء السد ومدة ملئه، حيث ترى اثيوبيا أن لها الحق في ملئه متى تشاء والمدة التي ترتأيها لأنها كما ترى تمارس سيادتها على اقليمها ومواردها.

ومن جانبها ترى مصر أن اثيوبيا قد تجاوزت على حصتها المائية، وانها أي اثيوبيا قد اخلت بالتزاماتها ازاء مصر.

وزراء الري في مصر والسودان واثيوبيا عقدوا اجتماعاً يوم الجمعة الموافق 2019/10/25 بغية التوصل إلى حل للازمة، بخصوص مدة ملء السد، حيث اصر الجانب الاثيوبي على أن تكون مدة ملء بحيرة السد خلال ثلاث سنوات وهذا الأمر سيؤدي إلى الحاق الضرر بمصر والشعب المصري، فيما ترى مصر بضرورة ملئه خلال سبع سنوات وليس ثلاث سنوات.

وانفض الاجتماع دون التوصل إلى حل، وامام هكذا امر، فليس امام مصر سوى خيارين لا ثالث لهما:

الخيار الأول هو اللجوء إلى التحكيم الدولي وهذا ما ترفضه اثيوبيا.

والخيار الثاني هو اللجوء إلى الخيار العسكري. من اجل الحفاظ على امنها القومي وهذا مكلف جدا لجميع الاطراف[39].

دخول الولايات المتحد ة الامريكية على خط الأزمة :

Entering the United States of America on the crisis line:

ولما رأت الولايات المتحدة الامريكية تصاعد الأزمة بين مصر واثيوبيا سارعت بالتدخل لأسباب كثيرة منها أن كل من مصر واثيوبيا هما صديقة لها، ثم أن المنطقة مهمة لها لاعتبارات استراتيجية تتعلق بالأمن القومي الامريكي. وقد اصدرت بيانا اعلنت فيه دعمها لمفاوضات ثلاثية للتوصل إلى اتفاق يحفظ حقوق الجميع، ولتحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية في المنطقة، إلا أن البيان الامريكي جاء بصيغة فضفاضة بحيث لم يؤكد على احترام مبادئ القانون الدولي العام لحل الأزمة بين البلدين أو تطبيق مبدا العدل والانصاف في هذه المسالة.

وكانت الحكومة المصرية قد ابدت رغبتها بدخول امريكا كطرف رابع حيادي لتسهيل عملية التفاوض باعتبارها قريبة من الاطراف الثلاثة، علاوة على ثقلها السياسي والاقتصادي ونفوذها الكبير على جميع الاطراف وبموجب اتفاقات توزيع المياه المبرمة مع السودان عامي 1929و1959 فان مصر تحصل على 55،5مليار م^3 سنوياً في مقابل 18مليار م^3 للسودان وذلك وفقا لتصريف النهر عند سد اسوان وقدره 84مليار م^{3}سنويا،كما تحصل باقي دول

الحوض أيضاً على حصصها المقررة وفقا لما قررته البروتوكولات والاتفاقيات والمذكرات المتبادلة التي تعهدت بها[40].

ومن المعلوم أن حجم التدفق في نهر النيل الازرق المقام عليه السد هو150مليار م^3 سنوياً. ومصر لا تريد أن تتأثر حصتها من مياه النيل مطلقا جراء ملء خزان النهضة[41].

وكانت مصر قد اقترحت أن تقدم اثيوبيا 40مليار م^3 سنوياً من المياه خلال ملء السد، وهي مدة سبع سنوات وبقاء مستوى المياه في سد اسوان عند 165متر عند مستوى سطح البحر.

إن ضعف الموقف المصري وكما سبق أن ذكرنا نتيجة للأوضاع الداخلية، وقد اعتبر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الموقف الاثيوبي بأنه يصيب الامن القومي المصري في مقتل، وقال أن تخفيض حصة مصر من المياه يعني (اعلان حرب) يجب التصدي له وبكل الوسائل. وكان الدارسون والباحثون قد اكدوا بان القرن الحالي سيشهد شحة وازمة معقدة للمياه العذبة على كوكب الارض، لاسيما البلدان العربية في اسيا وافريقيا[42].

وقد عقدت العديد من المؤتمرات والندوات لوضع الاسس السلمية لمواجهة الأزمة والحيلولة دون وقوع حروب دامية بين الدول لاختلاف التصورات والرؤى حول ازمة المياه. ودافعت اثيوبيا عن موقفها بانها لا تريد تأزيم الوضع مع مصر. ونقل عن وزير المياه الاثيوبي في كانون الثاني عام 2018 بأنّ السد سيبدأ بالإنتاج بحلول نهاية عام 2020ويبدأ تشغيله بالكامل عام 2022. أن ملء السد يعد انتهاكا للاتفاقية المعقودة بين مصر والسودان واثيوبيا حول الاستخدام العادل والمعقول لمياه نهر النيل. كما أنه تعارض مع وثيقة تفاهم بين الرئيس المصري الاسبق حسني مبارك ورئيس وزراء اثيوبيا ميليس زيناوي عام 1993حول عدة مبادئ اهمها عدم قيام أي من الدولتين باي نشاط يتعلق بمياه النيل من شانه الحاق الضرر بمصالح الدولة الاخرى. وفي 18/يناير 2018 رئيس وزراء اثيوبيا هايلي مريام اعلن بأنه لن يعرض مصالح مصر للخطر باي شكل من الاشكال بعد بناء سد النهضة.

وتعتمد مصر على مياه النيل لان مناخ مصر صحراوي، ومتوسط هطول الامطار فيه يتراوح بين الصفر في المناطق الصحراوية و200 مم في الاقليم الشمالي الساحلي الدلتا.

وهكذا فان حصة المواطن العربي هو قرابة،1473م^3/السنة وهو يعادل19. 1% من نصيب الفرد العالمي الذي هو 7685م^3/سنة، وتنبأت دراسات اعدت بهذا الشأن بأن نصيب الفرد من المياه سينخفض عام 2025 إلى مستويات متدنية جدا عن بقية دول العالم[43].

لقد اقر القانون الدولي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومن خلال المبدأ الدولي سيادة الدولة على اراضيها، سيادة مطلقة على الجزء الذي يمر في اراضيها من النهر. ووفقاً لإجماع الفقه الحديث في القرنين التاسع عشر والعشرين على أن سلطات الدول على الانظمة المائية الدولية انما هي في الواقع سلطات مقيدة، وان استغلال الدول على الانظمة المائية الدولية انما هي في الواقع سلطات مقيدة، وإن استغلال الدول للجزء الواقع في اراضيها مشروط بعدم الإضرار بباقي دول النظام وضرورة الاتفاق على كلفة شؤون الاستغلال التي تنال من حقوق الاخرين[44].

وهذا ما اكده رئيس الحكومة المصرية مصطفى مدبولي، من أن مصر ملتزمة بالحفاظ على حقوقها في مياه النيل. وقال أن بلاده لا تعارض أي مشروعات تنموية تخدم أي دولة من دول حوض النيل وان مصر بدأت مشروعات ستصل كلفتها الـ (160) مليار جنيه لتحلية المياه واعادة استخدامها. ومن اجل مواجهة الأزمة فانه جاري ومنذ 4سنوات العمل بها ووصلت طاقتها الانتاجية إلى 180 الف م^3[45].

وهنا لابد من الاشارة إلى أن معالجة مشكلات المياه تقع على القانون الدولي للمياه الذي جاء لمعالجة ظهور المشكلات الحدودية للأنهار العابرة للحدود، إذ إن القانون الدولي للمياه هو فرع من فروع القانون الدولي العام تشكل تدريجيا في ضوء مستجدات وتطورات المعرفة العلمية بالقضايا البيئية والتي مثلت تحديات للشعوب والدول معا من ناحية، ومن نشأة المنازعات واحتدامها وصعوبة فضها بالطرق السلمية من ناحية اخرى[46].

أما اهم مرجعيات القانون الدولي للمياه فهي تتلخص في الاتفاقات والمعاهدات والاعراف الدولية وجهود الفقه والقضاء لاسيما تلك المباديء التي جاءت بها اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية عام 1997. والتي تضمنت مباديء مهمة عن العدالة والانصاف والاستعمال المعقول، حيث تحدث الباب الثاني من هذه الاتفاقية عن المبادئ[47].

وقد عززت قواعد هلسنكي لسنة 1996. وقواعد برلين لسنة 2004 القانون الدولي للمياه، كما اعترفت الامم المتحدة اعلان عام 1977 بحق الجميع في الحصول على المياه الصالحة للشرب وتلبية الحاجات الضرورية. اي لابد من تحقيق العدالة والاستعمال المعقول مع عدم الإضرار بالغير لتحقيق التنمية المستدامة[48].

وهناك اتفاقات ومرجعيات قانونية دولية من الممكن اعتمادها كحجج معقولة ومنطقية عند التفاوض مع دول المنبع للحصول على الحقوق المائية المكتسبة بالنسبة لدول المصب كمصر والعراق وسوريا والسودان.

وختاماً نستنتج من كل ما تقدم أن هناك:

1. ندرة في المياه العذبة وبدرجة مخيفة لاسيما في البلاد العربية.
2. السياسات التي تتبعها دول المنبع مجحفة تجاه البلدان العربية وذلك لما بدا من ضعف التنسيق العربي لابل أن بعض الدول العربية تساعد بعض دول المنبع ماليا لكي تقيم السدود والمشاريع على الانهار القادمة نحو كل من العراق ومصر وسوريا.
3. إن الزيادة الكبيرة في عدد السكان وزيادة احتياجاتهم من المياه والاغذية والمنتجات الزراعية والصناعية قد ادت إلى استفحال المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
4. إن بعض الدول العربية بدأت باللجوء إلى استخدام المياه الجوفية مما سيؤدي إلى نفاذها وهذه مسالة خطيرة لعدم تعويض هذه المياه لحالة الجفاف السائدة في البلاد العربية لعدم سقوط الامطار.

5. كما اتضح مما تقدم أن هناك هدر في المياه وعدم استخدامها الاستخدام الامثل مع وجود ضائعات مائية وعدم ترشيد الاستهلاك.

ولمعالجة تلك الامور ومواجهة مشكلات المياه وشحتها لابد من:

1. توفر تنسيق عربي على مختلف المستويات وان تأخذ الجامعة العربية دورها في الدفاع عن حقوق اعضائها وعلى مختلف الصعد وكذلك التعاون بين الدول العربية المتضررة لإسماع صوتها لدى المنظمات الدولية.
2. واستخدام منظمات المجتمع المدني واستعطاف الراي العام في دول المنبع وعلى النطاق العالمي.
3. ترشيد استهلاك المياه سواء في الزراعة أو في الاستخدامات المنزلية والصناعية، مثلاً الامتناع عن زراعة المحاصيل التي تحتاج إلى مياه كثيرة لسقيها كالرز مثلا فمن الممكن الحصول عليه من دول اخرى.
4. ولتلطيف الجو وتخفيف التصحر لابد من زراعة الغابات بالأشجار التي لا تحتاج مياه كثيرة لسقيها كالكالبتوس والسرو والسدر وغيرها.
5. التقارب مع دول المنبع (تركيا وايران واثيوبيا) من خلال توسيع التبادل التجاري والثقافي والتوصل لعقد اتفاقات تضمن حقوق العرب من المياه.
6. استخدام الطرق الحديثة في الزراعة كالري بالرش والتنقيط.
7. تفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وتوسيعه بحيث يختص كل بلد بزراعة انواع من المحاصيل لا يقوم بزراعتها بلد عربي اخر.

الخاتمـــــــة

Conclusion

لقد طرأ تحسن كبير في موقف تركيا وخطابها السياسي لاسيما في ظل حكومة الرئيس رجب طيب اردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا منذ عام 2002م، ولكن تلك السياسة لم تتحول إلى واقع ملموس يسهم في التوصل إلى اتفاق نهائي حول المياه المشتركة. واستمرت تركيا في القيام بمشاريعها وحتى المبادرة اليتيمة التي قدمتها لتشارك فيها العراق وسوريا كانت لخدمة الجانب التركي، أن مسألة انخفاض مناسيب المياه وتشكيلها خطورة كبيرة على حياة المواطنين ومستقبل العراق، بعد أن قامت دول المنبع بالتجاوز على حصص العراق المائية، كما أن تلك المشاريع والسدود تشكل خطورة بيئية كبيرة على العراق، كذلك أن تلك السد ود لاسيما تلك القريبة من الحدود العراقية مثل سد اليسو فانه يشكل تهديدا اجتماعيا وامنيا على العراق لا لكونه يحجب المياه من العراق ويرفع نسب التلوث فقط وإنما يشكل خطورة على مستقبل البلاد فانه لو حدث زلزال لا قدر الله، وتركيا تقع على خط الزلازل، وتهدمت تلك السدود فان العراق سيغرق وتدمر مدنه وقراه وشعبه، ومهما يكن من امر، فان من يتحكم بالماء يتحكم بالغرس ويخطط التنمية فالماء قوة لا يستهان بها في الواقع الدولي الحالي. وانه واستنادا إلى كل ذلك فان احتمال قيام حروب على المياه من الامور الواردة لاسيما إذا تفاقمت شحة المياه مستقبلاً.

إن تسارع دول الجوار بحجب المياه عن العراق مع تقاعس الحكومات العراقية بعد عام 2003م عن التعامل مع ملف المياه بجدية، واعتراف وزير النفط السابق السيد جبار اللعيبي أنه بحد عام 2035م سيكون العجز بالمياه بحدود 11 مليار متر مكعب. وللدلالة على ذلك فانه اشار إلى أن عدد من المواطنين في ذي قار قد هجروا قراهم نتيجة لجفاف الانهار والاهوار نتيجة لقطع ايران للأنهار القادمة منها نحو العراق. لان الاتفاقات حول حصة العراق مع الجارتين تركيا وايران ضعيفة جدا وقد تضافرت الادارة الفاشلة للمياه وفشل الخطط الزراعية نتيجة لذلك بان اصبح العراق يستورد 93%من المحاصيل الزراعية، ونتيجة لتلوث المياه فقد اصيب عشرات

الالاف من الاشخاص بالتسمم وكذلك ادت إلى نفوق الاسماك بمئات الالاف لاسيما في محافظة بابل.

ولأهمية وخطورة الأمر تضمنت خطة حكومة عادل عبد المهدي الجديدة عند تقديمها لمعالجة شحة المياه، وتشكيل خلية ازمة للتعامل مع الدول المجاورة بشان المياه. وتغيير السياسة المائية المستخدمة في العراق. وقام رئيس البرلمان العراقي خلال مشاركته في مؤتمر برلماني. بالاجتماع بوفود تركيا وايران والكويت وقطر والذي عقد في اسطنبول في السابع من تشرين الأول اكتوبر(2018م).

وقام بشرح ما يتعرض له شعب العراق من حرب في المياه وطالب بضمان حصة البلاد المائية من خلال لقائه مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الذي وعد بتلبيتها. أن استمرار الأزمة وتفاقمها سيؤدي إلى احداث اضطرابات اجتماعية وسياسية في المنطقة، وفي العراق بالذات ومن الممكن أن تؤدي إلى حروب واضطرابات بين العشائر حول تقاسم الحصص المائية بين المحافظات.

إن الاثار التي سيتركها مشروع الكاب على الامن الوطني والامن القومي العربي هو أن ارض المشروع تقع فيها قواعد حلف الاطلسي المنتشرة في تركيا والبالغة 14 نقطة سيطرة، وهذه النقاط في ديار بكر، وماردين، وارض روم ومع وجود القواعد الامريكية في منطقة انجرليك، وباطمان، فستكون تركيا والحالة هذه غير مطلقة اليد للتفاوض مع جيرانها العرب في مسالة المياه المشتركة دون الاخذ بعين الاعتبار المصالح الامريكية والغربية، مع دخول متغير اخر هو الحرب الدائرة في سوريا وانتشار المجاميع المسلحة فيها والوجود العسكري التركي على الاراضي السورية لملاحقة عناصر حزب العمال الكردي التركي المتواجدين على الاراضي السورية، لذلك فان موقفها سيكتنفه الغموض والتسويف مما سيؤثر على حصص العراق وسوريا نظرا للظروف العصيبة التي يمر بها البلدان.

التوصيات:

Secondly: Recommendations:

ومن اجل تثبيت حقوق العراق المائية في حوضي دجلة والفرات والروافد الاخرى لابد من وضع موقف تفاوضي قوي ومتماسك وبعيد عن التشنجات والانفعالات واسلوب التخطيط الهادئ المدروس من خلال عمل دبلوماسي واعي على الصعد الاقليمية والدولية كشروط تشجع على اجراء مفاوضات من مركز قوي بعيدا عن حالة الاستجداء والثناء والخنوع. كذلك اقامة مشاريع وطنية واقليمية عابرة للحدود في مجالات الطاقة والزراعة، وتأسيس المناطق الحرة وتشجيع التجارة البينية بين العراق ومحيطه الاقليمي لكي تزداد اواصر التعاون لاسيما بين البلدان المتشاطئة.

إن الوطن العربي مهدد امنيا بمصادره المائية ولا يستطيع التحكم بهذه المصادر لان انهاره مجتمعة تشكل نحو(80– 85)% من اجمالي الموارد المائية منابعها تقع خارج الوطن العربي، فلابد أن يكون هناك تعاون عربي مشترك، بالاستناد إلى تكثيف الجهود من اجل الحفاظ على الحقوق العربية الطبيعية من هذه المياه والتوصل إلى عقد اتفاقيات ومعاهدات تسجل في المنظمات الدولية للحفاظ على تلك الحقوق وهذا لن يتم إلا من خلال الجامعة العربية وتفعيل دورها في هذا المجال.

1. **ضرورة التوصل مع كل من ايران وتركيا إلى اتفاق تحافظ على حقوق العراق المائية، من خلال المفاوضات وتسجيل هذه الاتفاقية في الامم المتحدة وفي حالة عدم الاستجابة يتم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية من اجل ضمان الحقوق المائية المكتسبة.**
2. **لابد أن يقوم العراق بتعاون اقليمي والتوصل إلى صفقة متكاملة تشمل التجارة والصناعة والمياه. واذا تم التوصل إلى عقد اتفاقات مع كل من تركيا وايران حول كمية المياه الداخلة إلى العراق وهذا الأمر يقع ضمن الامن الوطني فلابد من الاهتمام به.**
3. **استخدام الطرق الحديثة في الزراعة والري والحفاظ على المياه. أي ترشيد استهلاك المياه.**
4. **منع زراعة بعض المحاصيل الزراعية لأنها تستهلك كميات كبيرة من المياه وعدم جدواها الاقتصادي على الصعيد الوطني كزراعة الرز.**

5. تطوير الملاكات البشرية، لكي تدير عمليات التفاوض حول المياه تفاوضا صحيحا وضرورة تضافر الجهود الحكومية والمدنية حول هذا الموضوع المهم والحيوي. إن مشكلة المياه وتردي نوعية هذه المياه ستبقى المشكلة الشائكة بين العراق وجارتيها تركيا وايران في المستقبل. مع أن ورقة المياه قد اخذت ابعادا سياسية واقتصادية وتمارس ضد العراق وغيره من البلدان العربية بهدف وقف التنمية فيها. وهذه ستؤدي إلى حدوث توترات وربما تؤدي إلى اندلا ع حروب لا تحمد عواقبها وتكون تكاليفها باهظة على الجميع.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) مهدية صالح حسن العبيدي، العلاقات العراقية التركية من عام 1968الى 1980، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة (ذي القعدة 1406هـ –تموز 1986)،ص 80.

(2) د. حسن الجنابي، ازمة المياه في العراق وتركيا، في مؤتمر صحفي، نشر في الصحف المحلية والفضائيات في (بغداد 2018/7/6.).

(3) د. احسان علي باغيش، مشروع جنوب شرقي الاناضول، الكاب، ترجمة وتلخيص وزارة الري، التخطيط والمتابعة، بغداد، 1996،تقرير خاص غير منشور، ص12. وكذلك يراجع، ابعاد ومؤثرات مشروع الكاب على الامن القومي العربي،عوني عبد الرحمن السبعاوي، من بحوث ندوة المياه، مركز الدراسات التركية،(جامعةالموصل،1988)،ص109.

(4) د. صبحي احمد العادلي، النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه 63، ط1،(بيروت، نيسان /ابريل2007)،ص322.

(5) د. علي احسان علي باغيش، مشروع جنوب شرق الاناضول، الكاب، المصدر السابق ص13.

(6) احمد يوسف لكيطان، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تحولات الداخل ورهانات الخارج، دار امجد للنشر والتوزيع،(عمان،02015)،ص181. وللاستزادة يراجع، عبد الناصر محمد سرور،التعاون الاسرائيلي . التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، الجامعة الاسلامية، غزة، يناير (2008)،ص187. نقلا عن احمد يوسف.

(7) د. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،الدار العربية للعلوم ناشرون،ط 2، (بيروت،1432هـ .2011 م)،ص. 234. 10

(8) أ.د.مهدية صالح حسن العبيدي،أزمة المياه في المنطقة العربية، حولية العلوم السياسية كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد – العدد1، لسنة 2001، ص 82.

(9) د. رمضان حمزة،نكبة شحة المياه في العراق، الخبير المائي في وزارة الموارد المائية العراقي، حديث النخب، "قناة التغيير الفضائية –6–10–2018". كذلك يراجع، د. صباح محمود محمد السياسات المائية في الشرق الاوسط،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ط،،1،(عمان، 2002م)ص 203.183.

(10) د. رمضان حمزة، نكبة شحة المياه، المصدر السابق. ص203.

(11) د. علي عبد الهادي سالم،نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4 العدد 9، السنة 2012م ص66. وكذلك يراجع، د. صباح محمود مُحَمَّد،لسياسات المائية في الشرق الاوسط،. ويراجع، د. صاحب الربيعي، ازمة حوضي دجلة والفرات وجدلية التناقض بين ا لمياه والتصحر، دمشق، دار الحصاد للطباعة والنشر والتوزيع، 1999. ص 57 نقلا عن د. صبحي احمد، النهر الدولي،مصدر سبق ذكره ص203.

(12) د. حسن الجنابي، راي عراقي بملف المياه المشتركة مع تركيا،مجلة ابحاث استراتيجية، العدد الحادي عشر، كانون الثاني(بغداد،2016)، ص144.

(13) اكرم احمد،المدير العام للسدود في وزارة الزراعة والموارد المائية في اقليم كردستان في حديث مع (قناة الجزيرة الفضائية في 2018/8/28).

(14) أ. د. مهدية صالح العبيدي، ازمة المياه في المنطقة العربية،مصدر سبق ذكره،ص. 89. نهر الفرات هو احد الانهار الكبيرة في جنوب غرب اسيا واكبر نهر في الوطن العربي، ينبع من جبال طوروس في تركيا ويتكون من نهرين في اسيا الصغرى هما مراد صو (أي ماء المراد) شرقا ومنبعه بين بحيرة وان وجبل ارارات في ارمينيا، وقره صو (أي الماء الاسود) غربا ومنبعة في شمال شرقي الاناضول، والنهران يجريان باتجاه الغرب ثم يجتمعان فتجري مياههما جنوبا مخترقة جبال طوروس الجنوبية. ثم يجري النهر إلى الجنوب الشرقي وتنضم اليه فروع عديدة قبل مروره في الاراضي السورية عبر مدينة جرابلس، وفي سوريا ينضم اليه نهر البليخ ثم نهر الخابور، ومن ثم يمر في محافظة الرقة ويتجه بدير الزور ثم يدخل الحدود العراقية عند مدينة القائم في محافظة الانبار ثم يمر بكربلاء والحلة وغيرها من المحافظات إلى أن يلتقي بنهردجلة بكرمة علي ويكونان شط العرب. ويبلغ طول نهر الفرات من منبعه حتى وصوله القرنة 2940كم، ويروي مساحة زراعية سنوية في تركيا تبلغ. 153 الف هكتا ر/ وتستهلك مليار م^{3}سنويا. أما بالنسبة للعراق فان المساحة الزراعية المقدرة لسنة 1/231/1965 مليون ومئتان وواحد وثلاثون الف هكتار تروى ب12/86مليار م3.

(15) عمر كامل حسن، االجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية، دار رسلان (سوريا،دمشق، جرمانا 2008)، ص64)

(16) ايران تقطع شرايين نهر دجلة وتضاعف ا زمات العراق،"الخليج اون لاين،20017/7/8 ".

(17) د. حسن الجنابي،راي عراقي بملف،المياه المشتركة مع تركيا،مصدر سابق،ص146

(18) تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتج الدولية نقلته قناة التغيير الفضائية ليوم (2018/10/14).

(19) اكرم احمد. المدير العام للسدود في وزارة الزراعة والموارد المائية في اقليم كردستان، في حديث مع قناة الجزيرة الفضائية، 28 /^/ 2018.

(20) د. حسن الجنابي (وزيرالزراعةو الموارد المائية العراقي)،ملف المياه المشتركة بين العراق وايران،. تلفزيون العراق2018/6/3.

(21) المصدر السابق، تم انشاء سد دوكان على الزاب الاسفل /1961 بسعة تخزينية تبلغ حوالي (7) مليارم^3، وله اهمية في الارواء وتوليد الطاقة الكهرومانية كذلك اقيم سد اخر على النهر هو سد دبس للتحكم بمياه الري وارواء ومشاريع استصلاح كبرى، التصريف السنوي لنهر الزاب الاسفل يقدر بحوالي (8) مليارات م^3 وهو يمثل 40% من ايرادات الماء لنهر دجلة من الجارة الشمالية تركيا ويمتد حوضه عبر الحدود بنسبة 75% داخل الحدود العراقية والربع الاخير ضمن الاراضي الايرانية. كذلك هو الحال في نهر ديالى حيث تقع ربع مساحة حوضه داخل الحدود الايرانية، ويتميز بان روافده الكبرى مثل نهر سيروان ونهر الوند هي مشتركة بين العراق وايران – كذلك عشرات الروافد الصغيرة تغذي قرى ومدنا في العراق. بني على نهر ديالى سد دربنديخان وهو ثاني اكبر سد بالعراق عام 1962 بطاقة تخزينية تقدر ب3 مليارم^3، ثم تم انشاء سد حمرين بسعة تقترب من (4) مليار م3

(22) قناة سكاي نيوز في 2018.6.3.

(23) اسكاي نيوز في 2018/10/4.

(24) د. حسن الجنابي، وزير الموارد المائية في حديث مع قناة التغيير العراقية في (2018/10/14).

(25) صفاء خلف ا زمة مياه العراق والضغط على ايران، سكاي نيوز في (2018/10/4).

لا يبدو أن الحكومة العراقية تنوي الضغط على طهران بالاستفادة من أي ورقة متاحة لها بل تمضي بسياسة تفادي المشاكل رغم تفاقمها وعصيانها على الحل، وبالتالي ستخلف المشكلة المائية اضرارا كبرى على مستقبل العراق. فعلى العراق أن يتلافى هذه الكارثة أيضاً ببناء عشرات السدود والقنوات لمواجهة المخاطر الاقتصادية والامنية. (وكالة يقين، ازمة مياه العراق والضغط على ايران) تقمع ايران أي انتقاد رسمي واضح ومعلن من قبل بغداد لا يحدد الحفاظ على ماء الوجه. مذكرات احتجاج نادرة وهي ترسل حين يقع ضغط الامريكي عليها. بعد أن ضمنت اتفاقية 1975، التي عدت لاغية بعد أن اعلن ذلك ا لرئيس العراقي جلال الطالباني من طهران خلال زيارته لايران في كانون الأول / ديسمبر 2007،و تتعامل ايران مع العراق كرئة اقتصادية لها و كشفت موجة

الاجتماعات الاخيرة في ايران عن اقتصاد منهك لولا الر ئة العراقية المفتوحة التي تعجل بسد ثغراته وقد تضاعف التبادل التجاري مع العراق خلال العقد الاخير 17مرة.. وفقا للملحق التجاري الايراني في العراق، فان حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 13مليار دولار في العام 2017من ضمنها، مليار ومئتي مليون دولار سلع غير نفطية ايرانية إلى العراق، فيما تشير مصادر اقتصادية إلى أن حجم التبادل التجاري بين العراق وايران سيرتفع إلى اكثر من 20مليار دولار سنوياً (وهذا ينم عن تقديم تضحيات كبيرة من العراق لإيران لابد أن تقابل بتضحيات مماثلة من قبل ايران) ومع حلول عام 2006 –2014. تشكلت لجنة امنية وتم توقيع اتفاقية امنية بين العراق وايران، وارتفع حجم الصادرات إلى 4مليار و439مليون دولار في عام2010 فضلا عن التمويلات المصرفية بالعملة الصعبة، الامن العراقي بات مكشوفا امام ايران بعد اخراج المعارضة الايرانية. أن العراق خسر اسلحة كثيرة، كان من الممكن استخدامها ازاء ايران في مسالة المياه وغيرها من المسائل، فباتت مكشوفة أي خطة عراقية للتعامل مع مسالة المياه وغيرها امام السياسات الايرانية.

(26) د. حسن الجنابي، مصدر سابق، وفي دعوة لمقتدى الصدر، زعيم التيار الصدري، لمعالجة العلاقات المائية مع جمهورية ايران الاسلامية وفي تغريدة له على تويترقال أن هناك اطرافا بعينها تريد اخضاع العراق لنفوذها، وهدد مقتدى الصدر باللجوء إلى مختلف الاساليب لمواجهة تعطيش العراقيين وحرمانهم من الكهرباء والماء في اشارة لايران.

(27) د. يحيى الكبيسي، ازمة المياه العراق بين مطرقة تركيا وسندان ايران، سكاي نيوز عربيه. في (4/ 6 /2018). هناك عجز حقيقي من جانب الحكومات العراقية لمواجهة ازمة شحة المياه بعد قيام كل من تركيا منذ سبعينات القرن الماضي ببناء عشرات السدود وكذلك قيام سوريا ببناء سدود (الطبقة –البعث – تشرين) أي انها ليست جديدة في انشائها. ونهر دجلة تعرض لا خطر تجاوز لمياهه من قبل تركيا وايران في هذا العام. (2018) ومما يذكر بان المياه التي تغذي نهر دجلة ياتي 56% من تركيا و12% ينبع من ايران – وهنا يحق للمتابع لهذا الأمر أن يتساءل هل هي انهار تركية أو هي انهار دولية أو عابرة للحدود. وهناك عجز حقيقي عن متابعة ازمة المياه فالكل يعلم بالمشاريع التركية. والكل يعلم عن عجز الحكومة عن ايجاد بدائل لضمان تدفق الماء، عجز الحكومات المتعاقبة عن اقامة مشاريع و سدود في العراق اي لم ينجز أي سد منذ عام 2003 – كما أن الحكومة لم تكمل سد بخمة. في نهر دجلة. اننا امام مشكلة حقيقه والعراق مهدد حتى بتوفير مياه الشرب لابنائه، فيما الدول الاخرى تضع برامج تنموية هائلة ليس على مستوى السقي والزراعة وإنما على

مستوى توليد الطاقة ومستويات عالية من ترشيد استخدام المياه. سوريا وايران وتركيا لديها تلك البرامج والمشاريع التنموية فيما العراق ليس لديه إلا وسائل بدائية للسقي والزراعة، كما أن هناك بعض الهدر في المياه لاسيما في زراعة الرز والذي لايغطي سوى 15%من الاحتياجات المحلية، وكذلك مزارع الاسماك، فالعراق امام مشاكل جمة لابد من التصدي لها.

(28) علي هاشم، المدير العام في وزارة الموارد المائية، و، د الناصر دريد، المخاطر المائية التي تهدد العراق، قناة الجزيرة الفضائية،(20–2010.9م). وفيما يتعلق بمسألة ملئ خزان اليسو، فان الحكومة التركية لبت مطلب العراق بضرورة تأجيل ملئ السد من شهر اذار /مارس2018 إلى حزيران/يونيو 2018. فلابد والحالة هذه من: .

1– التركيز على البدائل. 2ضمان تدفقات المياه. حسن الجنابي. وزير الموارد المائية العراقي. ذكر أن الاتفاق الذي تم التوصل اليه يكون بتحديد تدفق المياه بنسبة75% للعراق و25% للتخزين التركي لملييء سد اليسو. وكان الاتفاق بين العراق وتركيا أن بدأ الملييء بداية حزيران /يونيو وحتى الأول من تشرين الثاني /نوفمبر المقبل (2018)وهذا لم يعلن في الاعلام. والعراق ليس لديه معرفة المدة التي يمتلئ بها السد، ولفت حسن الجنابي النظر إلى قطع ايران لمياه الزاب، حيث بنيت عشرات السدود عليه. والخطورة مع ايران تكمن في أن العراق لحد الان لم يتوصل إلى تشكيل لجنة مختصة لكي يتم التباحث مع ايران حول المياه، وقال الجنابي أن تركيا ابدت احترام المواسم الزراعية في العراق لان 40% من الشعب العراقي يعتمد على الزراعة.

(29) تحسين قادر علي، المياه قنبلة موقوتة بين العراق وايران، صحيفة الشرق الاوسط (25 /2018/6.).

وحسب الملحق التجاري الايراني حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 13 مليار دولار عام (2017) لا يبدو أن بغداد تنوي الضغط على طهران بالاستفادة من أي ورقة متاحة لها بل تمضي بسياسة تفادي اية مشكلة مع طهران بما فيها المشكلة المائية والتي تلحق اضرارا كبرى بالعراق وشعبه.

ومما يشار اليه أن لإيران نفوذ واسع في العراق، وتتحكم بالمفاصل السياسية والاقتصادية والامنية فيه ما يمنحها ما يشبه السلطة لإبطال أي ضغط لبغداد عليها. وتقمع طهران أي ضغط لبغداد عليها. مستغلة صراعها مع النظام السابق لتبرير سياستها المائية العدائية باتجاه العراق.

(30) لقاء اجرته قناة العربية مع وزير النفط العراقي يوم (23/ 10/ 2018م)

(31) د. صبحي احمد زهير، النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي، مصدر سابق ص 316.

(32) مهدية صالح العبيدي، العلاقات العراقية التركية من 1968م1980، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1986م، ص 98،99. ويراجع كذلك كتاب السفارة العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية المرقم 246/12/4،والمؤرخ في 1971/6/1،وقامت وزارة الخارجية بإرسال الكتاب إلى وزارة الري بالكتاب خارجية،، الدائرة السياسية، العدد6/278، والمؤرخ في 1/7/ 1971م.

(33) العلاقات العراقية التركية مصدر سابق ص99.

(34) المصدر السابق. ص 98.

(35) د. حسن الجنابي (السفير)، راي عراقي بملف المياه المشتركة مع تركيا، مصدر سابق ص153.

(36) عوني عبد الرحمن السبعاوي، ابعاد ومؤثرات مشروع الكاب في الامن القومي العربي، مصدر سابق، ص 109. وكذلك وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،1994م، ص109.

(37) راي عراقي بملف المياه، مصدر سابق. ص 154.

(38) مهدي ضمد القيسي، وكيل وزارة الزراعة العراقية، في حديث لوكالة الأناضول التركية في 2018/6/17.

(39) صحيفة رأي اليوم العدد الصادر في 26 تشرين الأول 2019.

(40) د. مُحَمَّد طاقة، المشروع الصهيوني واثره في النظام القومي العربي، مجلة ام المعارك مركز ابحاث ام المعارك بغداد1985. ص 66.

(41) . صحيفة رأي اليوم العدد الصادر في 25 تشرين الأول 2019

(42) د. محمود الأشرم المياه الحقيقية، المفاهيم، طرق الحساب، المنافع، التجارة العالمية. مركز دراسات ا. لوحده العربية بيروت، أب اغسطس، 2012م، ص 25 يراجع ابراهيم احمد مكي، الموارد العربية وضرورة ترشيد استخداماتها، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، العدد 2 1986م. نقلا عن د. محمود الاشرم المياه الحقيقية.

(43) صحيفة الاهرام المصرية العدد الصادر في21نوفمبرعام 2017.

(44) جيرمي بير كوف، استراتيجية لإدارة مياه الشرق الاوسط وشمال افريقيا، واشنطن: البنك الدولي، 1994. ص 8/ 9. نقلا عن عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل إلى الفرات التحديات والاخطار المحيطة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت نيسان / ابريل 2014. ص 53– 54. 47. خطاب رئيس الحكومة المصري مصطفى مدبولي في 9اكتوبر/تشرين الأول،2019

(45) عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل إلى الفرات، التحديات والاخطار المحيطة، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1بيروت نيسان /ابريل 2014. ص 55.

(46) عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل إلى الفرات..... المصدر السابق. ص 56. (وقد بينت المادة الخامسة من تلك المباديء ما يلي 1. تنتفع دول المجرى المائي في استعمال المجرى المائي وتنميه بغرض الانتفاع الامثل والمستدام والحصول على منافعه مع الاخذ بالاعتبار دول المجرى المائي على نحو ينسجم مع حماية المجرى المائي بطرق ملائمة. 2. تشارك دول المجرى المائي في استعمال المجرى المائي الدولي وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة، وتشمل هذه المشاركة حق استعمال المجرى المائي ووجوب التعاون في حمايته وتنميته وفقا لنصوص هذه الاتفاقية.)

(47) عليان محمود عليان، مصدر سبق ذكره ص56.

(48) المصدر السابق ص (57).

المصـــــــادر

References

I. أ. د. مهدية صالح حسن العبيدي، أزمة المياه في المنطقة العربية، حولية العلوم السياسية كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد – العدد1، لسنة 2001.

II. ابراهيم احمد مكي، الموارد العربية وضرورة ترشيد استخداماتها، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، العدد 2 1986م. نقلا عن د. محمود الاشرم المياه الحقيقية.

III. احمد يوسف لكيطان، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تحولات الداخل ورهانات الخارج، دار امجد للنشر والتوزيع،(عمان، 2015)

IV. اسكاي نيوز في 2018/10/4.

V. اكرم احمد، المدير العام للسدود في وزارة الزراعة والموارد المائية في اقليم كردستان في حديث مع (قناة الجزيرة الفضائية في 2018/8/28).

VI. ايران تقطع شرايين نهر دجلة وتضاعف ازمات العراق، "الخليج اون لاين، 20017/7/8 .

VII. تحسين قادر علي، المياه قنبلة موقوتة بين العراق وايران، صحيفة الشرق الاوسط (25 /2018/6.).

VIII. تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتج الدولية نقلته قناة التغيير الفضائية ليوم (2018/10/14).

IX. جيرمي بير كوف، استراتيجية لادارة مياه الشرق الاوسط وشمال افريقيا، واشنطن: البنك الدولي، 1994.

X. خطاب رئيس الحكومة المصري مصطفى مدبولي في 9اكتوبر/تشرين الأول،2019

XI. د.حسن الجنابي، وزير الموارد المائية في حديث مع قناة التغيير العراقية في (2018/10/14).

XII. د.رمضان حمزة،نكبة *شحة* المياه في العراق، الخبير المائي في وزارة الموارد المائية العراقي، حديث النخب، "قناة التغيير الفضائية –6–10–2018".

XIII. د. احسان علي باغيش، مشروع جنوب شرقي الاناضول، الكاب، ترجمة وتلخيص وزارة الري، التخطيط والمتابعة، بغداد، 1996.

XIV. د. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة، مُحَمَّد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 2، (بيروت،1432هـ .2011 م).

XV. د. حسن الجنابي (وزير الزراعة و الموارد المائية العراقي)، ملف المياه المشتركة بين العراق وايران، تلفزيون العراق2018/6/3.

XVI. د. حسن الجنابي، ازمة المياه في العراق وتركيا، في مؤتمر صحفي، نشر في الصحف المحلية والفضائيات في (بغداد 2018/7/6.).

XVII. د. حسن الجنابي، راي عراقي بملف المياه المشتركة مع تركيا، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد الحادي عشر، كانون الثاني(بغداد،2016).

XVIII. د. صباح محمود مُحَمَّد السياسات المائية في الشرق الاوسط،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ط،،1،(عمان، 2002م).

XIX. د. صبحي احمد العادلي، النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه 63، ط1،(بيروت، نيسان /ابريل2007).

XX. د. علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4 العدد 9، السنة 2012م.

XXI. د. مُحَمَّد طاقة، المشروع الصهيوني واثره في النظام القومي العربي، مجلة ام المعارك مركز ابحاث ام المعارك بغداد1985.

XXII. د. يحيى الكبيسي، ازمة المياه العراق بين مطرقة تركيا وسندان ايران، سكاي نيوز عربيه. في (4/ 6 /2018).

XXIII. د. محمود الأشرم المياه الحقيقية، المفاهيم، طرق الحساب، المنافع، التجارة العالمية. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، أب اغسطس، 2012م.

XXIV. صحيفة الاهرام المصرية العدد الصادر في21نوفمبرعام 2017.

XXV. صحيفة رأي اليوم العدد الصادر في 25 تشرين الأول 2019

XXVI. صحيفة رأي اليوم العدد الصادر في 26 تشرين الأول 2019.

XXVII. عبد الناصر مُحَمَّد سرور، التعاون الاسرائيلي ـ التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، الجامعة الاسلامية، غزة، يناير (2008).

XXVIII. عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل إلى الفرات، التحديات والاخطار المحيطة، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1بيروت نيسان /ابريل 2014.

XXIX. عمر كامل حسن، الجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية، دار رسلان (سوريا، دمشق، جرمانا 2008).

XXX. عوني عبد الرحمن السبعاوي، ابعاد ومؤثرات مشروع الكاب على الامن القومي العربي، من بحوث ندوة المياه، مركز الدراسات التركية،(جامعةالموصل،1988).

XXXI. قناة سكاي نيوز في 2018.6.3.

XXXII. كتاب السفارة العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية المرقم 246/12/4،والمؤرخ في 1971/6/1،وقامت وزارة الخارجية بارسال الكتاب إلى وزارة الري بالكتاب خارجية،، الدائرة السياسية، العدد6/278، والمؤرخ في 1/7/ 1971م.

XXXIII. لقاء اجرته قناة العربية مع وزير النفط العراقي يوم (23/ 10/ 2018م)

XXXIV. مهدي ضمد القيسي، وكيل وزارة الزراعة العراقية، في حديث لوكالة الأناضول التركية في 2018/6/17.

XXXV. مهدية صالح العبيدي، العلاقات العراقية التركية من 1968م1980، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1986م.

XXXVI.وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،1994م.

Arab water crisis, challenges and dangers And the position of international law on it.

Prof. Dr. Mahdia Saleh Hassan
University College of the Middle East
Luctrer Dr. Kawther Taha Yassin
University of Baghdad - College of Political Sciences

Abstract

From time to time, problems arise from water scarcity among the riparian countries in the Middle East, especially in times of drought. Due to the unfair policies pursued by the upstream countries towards downstream countries by blocking water, building dams, reservoirs, irrigation projects and generating hydroelectric power, serious damage was caused to downsream countries. They are negatively affected and the relations between the two sides were at risk together with the international peace and security. This is contrary to good neighborly relations and the principles of international law on water and the special relations between the riparian states that have been approved by international laws.

On this regard, Iraq's water relations with Iran and Turkey and the policies that the two countries undertake towards Iraq are involved in this context. The crisis has worsened in recent years specially after Turkey and Iran's building many dams, reservoirs and irrigation projects, which led to severe damage to Iraq which most of its lands become deserts and the increase in environmental pollution in its waters. In order to confront this, it is imperative that Iraq take important steps in order to solve this problem that plagues its national security on the future of its generations, whether through talks with each of the two neighbors Turkey and Iran, and if this does not work, resort to international and regional organizations to find a solution to this serious problem.

As for the matter of the implications of Ethiopia's construction of the largest dam in the African continent and the tenth largest dam in the world, the Renaissance Dam, it will deprive Egypt of cultivating

large areas of land, which will negatively affect the lives of millions of Egyptian and Sudanese citizens. Therefore, Egypt made a diplomatic move at various levels for Reducing the risks that fall on the Egyptian people, trying to schedule the filling of the dam. Many contacts were made regarding it, in which the United States intervened to sponsor these talks and bring views closer.

This research sheds light on the reality of problems resulting from water scarcity and the unfair policies practiced by upstream countries vis-à-vis the Arab countries, and how to confront this reality through the following axes:

The first axis: Iraq and Turkey and Iran's water policy.

The second axis: the Tigris basin and the problems of water scarcity.

The third axis: Egyptian national security and the Ethiopian Renaissance Dam.

Then the conclusions and recommendations were presented at the end of the study.